

2001

Household size and composition in the developing world [Arabic]

John Bongaarts
Population Council

Follow this and additional works at: https://knowledgecommons.popcouncil.org/departments_sbsr-pgy

 Part of the [Demography, Population, and Ecology Commons](#), [Family, Life Course, and Society Commons](#), and the [International Public Health Commons](#)

Recommended Citation

Bongaarts, John. 2001. "Household size and composition in the developing world," Policy Research Division Working Paper no. 144 [Arabic]. New York: Population Council. Version of record: <https://doi.org/10.1080/00324720127697>

This Working Paper is brought to you for free and open access by the Population Council.

حجم وتركيب الأسرة في العالم النامي جون بونجارتس

جون بونجارتس هو نائب رئيس قسم بحوث السياسات بمجلس السكان.

يتقدم المؤلف بالشكر والتقدير لكل من توماس ك. بورش (Thomas K. Burch) وسينثيا ب. لويد (Cynthia B. Lloyd) على ملاحظاتهم على مسودة مبدئية لهذه الورقة، ولكل من بول هويت (Paul Hewett) وبريان بنس (Brian Pence) لمساعدتهم في إعداد ملفات البيانات الخاصة بالمسوح الديموجرافية والصحية (DHS).

ملخص:

تستخدم هذه الدراسة بيانات من مسح حديثة للأسر المعيشية في 43 دولة نامية وذلك لوصف الأبعاد الرئيسية لحجم وتركيب الأسرة المعيشية في بلدان العالم النامي. ويتفاوت متوسط حجم الأسرة قليلاً فقط بين الأقاليم، حيث يتراوح ما بين 5.6 في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى 4.8 في أمريكا اللاتينية. وتماثل هذه المتوسطات المستويات التي تمت ملاحظتها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية. ويشكل حوالي أربعة من بين كل خمسة أفراد في الأسرة جزءاً من العائلة النووية لرب الأسرة المعيشية. ووجد أن حجم الأسرة يرتبط طردياً مع مستوى الخصوبة، ومتوسط العمر عند الزواج، كما يرتبط عكسياً مع مستوى تفكك الحياة الزوجية. ويشير تحليل الاتجاهات وعوامل الاختلاف في حجم الأسرة إلى أن التحول إلى الأسر الأصغر حجماً والنووية في الغالب يسير ببطء في الدول النامية المعاصرة.

غير مسموح بإعادة طبع أو نسخ هذه المادة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من المؤلف.

العائلة والأسرة هما أكثر المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية أولية في المجتمع الإنساني. وتعد الوظيفة الاجتماعية الرئيسية للعائلة هي المجرى بالأطفال إلى هذا العالم ورعايتهم حتى يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من خلال العائلة أساساً يتم دعم المرضى وكبار السن ممن لا يستطيعون الاعتماد على أنفسهم. وكما أشار رايدر (Ryder) 1977: "إن حياة كل فرد (بفرض البقاء حتى الشيخوخة وما يترتب عليها من التبعية) هي تعاقب لاستهلاك صافٍ، وإنتاج صافٍ، واستهلاك صافٍ مرة أخرى. والعائلة هي وسيلة المجتمع في التغلب على هذا الواقع؛ فهي الأداة لنقل الموارد عبر الأجيال. ويتخذ الحل شكل عقود ضمنية مشتملة في الزواج والوالدية، مع تحديد الالتزامات المتشعبة وطويلة المدى.... مثل هذه الترتيبات القيمة هي نسيج النظام الاجتماعي؛ وهي تُغرس عن طريق التهيئة الاجتماعية ويتم الحفاظ عليها من خلال التحكم الاجتماعي" (صفحة 45). إن دور الأسرة والعائلة المشتركة في السكن رئيسي أيضاً في التحليلات الاقتصادية، لأن هذه الوحدات عادة ما تكون محل القرارات المشتركة بشأن الاستهلاك، والإنتاج، والمشاركة في قوة العمل، والإدخار، وتكوين رأس المال (بيكر 1991 Becker؛ كوزنتس 1978 Kuznets).

لقد أقرت العلوم الاجتماعية، بما في ذلك علم الاجتماع والاقتصاد والأنثروبولوجيا (علم الإنسان)، منذ وقت طويل بأهمية العائلات والأسر، وهناك أدبيات مستفيضة متعلقة بالموضوع. وعلى النقيض، أهمل علماء الديموجرافيا الأبعاد الكمية لتركيبية الحجم والتغير في الأسر وأسبابها وما يترتب عليها. ووفقاً لما ذكره بورش (Burch) 1979، "... مقارنة بالمجالات الفرعية كدراسة المواليد أو الهجرة، فإن علوم ديموجرافيا الأسرة والعائلة لا تزال قاصرة. فهناك تفاوت في توثيق التعميمات الأساسية، وأساليب القياس ليست ثابتة تماماً، كما أن نظرية المحددات والنتائج تمهيدية ومؤقتة" (صفحة 183). وبالمثل فقد أشار بيركو وزينوس (Berquo and Xenos) 1992 إلى الأبحاث الديموجرافية في مجال الأسرة باعتبارها " فرع حديث وغير متطور نسبياً من أفرع الدراسات السكانية" (صفحة 8). وبالرغم من التقدم خلال العقد الماضي، فإن هذه الملاحظات لا تزال حقيقية إلى حد كبير في الوقت الحاضر.

إن من بين الأسباب الرئيسية لهذا الوضع غير المرضي هو التعقد الكامن في التحليل الديموجرافي للأسر والعائلات. ففي الدراسات الديموجرافية التقليدية تكون وحدة التحليل هي الفرد الذي يمكن وصف خصائصه بعدد محدود من المتغيرات مثل السن والجنس. وقد تم تطوير العديد من النظريات والنماذج التي تحظى بالقبول على نطاق واسع لوصف الكيفية التي تتحدد بها التوزيعات السكانية لتلك الخصائص الفردية عن طريق العمليات الحيوية. وعلى النقيض من ذلك، فإن على الديموجرافي في مجال العائلة التعامل مع العائلات والأسر ومجموعات الأقارب المتعددة. فليس لكل فرد في هذه الوحدات صفة النوع والجنس والحالة الزوجية فقط، ولكن الأعضاء يرتبط كل منهم بالآخر أيضاً بطرق شتى. وهذه الشبكات من العلاقات تجعل من العائلات وحدات اجتماعية واقتصادية أساسية ولكنها تشكل صعوبات

هائلة للباحث الديموجرافي الذي يحاول التعرف على وتحديد الأبعاد الهيكلية الأساسية لهذه المجموعات من الأفراد ذوي العلاقات المتبادلة (لوبراس 1979 Le Bras)¹.

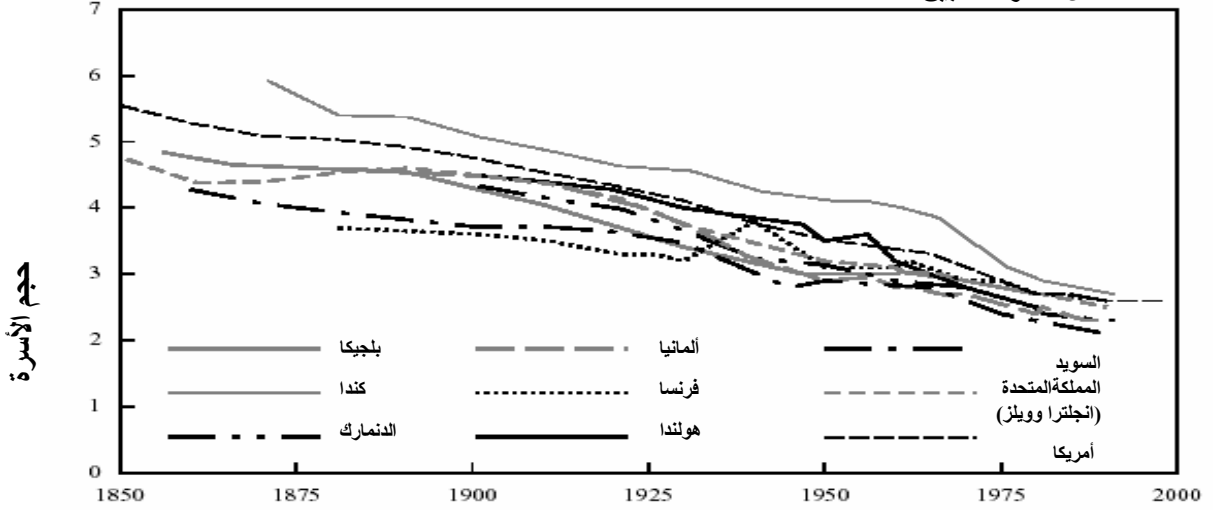
إن مصطلحي الأسرة (Household) والعائلة (Family) لا يستخدمان باتساق في الأدبيات. فتعرف الأسرة عادة بأنها مجموعة من الأشخاص (أو شخص واحد) يشتركون في ترتيبات الطعام والماوى والأساسيات الأخرى للمعيشة، إلا أن التطبيقات الفعلية تتفاوت بشكل كبير بين الدول. ونتيجة لذلك، فإن مقاييس حجم وتكوين الأسرة المستقاة من التعدادات أو غيرها من المصادر في الدول المختلفة غير قابلة أحياناً للمقارنة مباشرة. أما مصطلح العائلة فيستخدم حتى بدرجة أقل من الاتساق. ففي أدبيات علم الاجتماع، وفي الاستخدام الشائع، يشير مصطلح "العائلة" بشكل عام إلى مجموعة من الأقرباء - بينهم علاقة بالدم أو الزواج أو التبني (بورش 1979 Burch). وفي مقابل ذلك، فإن الديموجرافيين وعلماء الاقتصاد عادة ما يتبعون توصيات الأمم المتحدة (1980) ويعرفون العائلة بأنها أفراد الأسرة الذين تربطهم علاقات قرابة من خلال الزواج، والدم، أو التبني. أى أنهم يركزون على العائلة التي يجمعها مكان السكن. ومن عيوب هذا النهج الأخير أن الأفراد ذوي القرابة والذين يعيشون في أسر أخرى، والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية مع هؤلاء الأشخاص غالباً ما يتم تجاهلها (لويد 1998 Lloyd).

تبدأ الدراسة الحالية بوصف للأبعاد الرئيسية لحجم وتركيب الأسرة في العالم النامي، وتنوعهما حسب الإقليم. وحيث أنه حتى التحليل الكامل إلى حد ما لهذا الموضوع يتطلب معالجة مطولة، فقد تم تضمين عدد محدود من المتغيرات الرئيسية فقط. ويجرى بعد ذلك فحص المحددات التقريبية لحجم الأسرة لتحديد العوامل الديموجرافية الرئيسية المسؤولة عن التفاوت في الحجم. ويتناول القسم الأخير تقييم إمكانية تطبيق فرضية عامة للعالم النامي في مجال علم اجتماع الأسرة، وهي أن حجم وتعقد الأسر يقل مع الوقت بينما يتطور المجتمع. وقبل التعرض لهذه الموضوعات، سيتم طرح بعض الملاحظات الموجزة حول الاتجاهات التاريخية لحجم الأسر وحول قاعدة البيانات الأساسية التي اعتمد عليها هذا التحليل.

الاتجاهات التاريخية في حجم الأسرة:

كثيراً ما تكون السلسلة المتتالية المتوفرة عبر وقت طويل من التعدادات السابقة في عدد من الدول هي المصدر الرئيسي للبحوث الوصفية في مجال ديموجرافية الأسرة. يوضح شكل 1 رسماً بيانياً لمتوسط حجم الأسرة في عدد من الدول الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عبر فترات تمتد لأكثر من قرن. وفي هذه المجموعة من الدول فالاتجاه السائد هو التناقص المطرد في حجم الأسرة من خمسة أعضاء في منتصف القرن التاسع عشر إلى ما يتراوح ما بين 2 إلى 3 في عام 1990. وفي عام 1900، كانت فرنسا صاحبة أصغر حجم للأسرة (3.6)، وكندا صاحبة الحجم الأكبر (5.1). إلا أنه خلال القرن الماضي اتجهت هذه القيم المتباعدة للتقارب من المستويات الملاحظة في الدول الصناعية الأخرى.

شكل 1 اتجاهات متوسط حجم الأسرة في دول مختارة من أوروبا وأمريكا الشمالية خلال الفترة ما بين: 1850-1998



المصدر: الأمم المتحدة 1973، 1997؛ مكتب إحصاء الولايات المتحدة الأمريكية 1999

يعد الانخفاض العام في الخصوبة عبر القرن الماضي في هذه الدول التي أصبحت صناعية الآن أحد القوى المحركة الرئيسية وراء التناقص المتزامن في حجم الأسرة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وعند تساوى الأمور الأخرى، فإن الخصوبة الآخذة في الانخفاض تقلل عدد الأطفال لكل أسرة. ويؤدي التحسن في المحافظة على حياة الطفل إلى معادلة هذا الاتجاه إلى حد ما، ولكن الأثر النهائي كان هو انخفاض عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة بالنسبة لكل امرأة (مقاساً بـصافي معدل الإنجاب). فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة انخفض عدد الأطفال تحت سن 15 لكل أسرة من 2.3 إلى 0.6 فقط بين عامي 1850 و1998 (كوزنتس 1978 Kuznets؛ مكتب إحصاء الولايات المتحدة الأمريكية 1999 (U.S. Census Bureau).²

وقد كان العامل الرئيسي الثاني في التناقص في حجم الأسرة مع الوقت، هو الانخفاض في عدد الراشدين لكل أسرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة بين 1850 و1998، فإن جزءاً رئيسياً من التغير في متوسط حجم الأسرة من 5.5 إلى 2.6، كان ناجماً عن انخفاض عدد الراشدين لكل أسرة من 3.2 إلى 2.1 (كوزنتس 1978 Kuznets؛ مكتب إحصاء الولايات المتحدة الأمريكية 1999 (U.S. Census Bureau).³ ويعكس هذا التناقص اتجاهاً للتباعد عن الهياكل التقليدية الأكثر تعقيداً للأسر فيما مضى نحو الأسر النووية الأبسط تركيباً والتي تسود المجتمعات الصناعية المعاصرة. ويعزي هذا الاتجاه إلى تغيرات في عدد من العوامل الأخرى بخلاف الخصوبة والتي تؤثر في حجم الأسرة وهي: السن عند الزواج، معدل وفيات الراشدين، ميل الأبناء والبنات الراشدين (غير متزوجين أو متزوجين) للبقاء في منزل الوالدين، احتمال تفكك الحياة الزوجية أو الزواج مرة أخرى، اتجاه وقدرة كبار السن على العيش بمفردهم، ووجود أقارب آخرين أو أفراد من غير ذوي

القرباة مثل الخدم، أو المستأجرين. إن الأدوار التي تلعبها هذه العوامل الديموجرافية والسكنية الأخرى في تشكيل حجم وتكوين الأسر تتفاوت ما بين المجتمعات، وهي بدورها تتأثر بالعديد من الظروف الثقافية والاقتصادية. وبالرغم من أن بعض هذه العوامل لها تأثيرات معادلة (على سبيل المثال، عند تساوى الأمور الأخرى، فإن انخفاض معدل وفيات الراشدين يزيد من حجم الأسرة)، إلا أن التأثير النهائى لها عبر الفترة الزمنية للتحوّل كان بوجه عام هو انخفاض عدد الراشدين لكل أسرة. وحيث أن الكثير من محددات حجم وتكوين الأسرة تتغير في نفس الوقت، فإنه من الصعب تصنيف المساهمة الخاصة بكل من العوامل في الاتجاهات طويلة المدى.

البيانات

تستخدم هذه الدراسة بيانات من مسح الأسر التي أجريت في 43 دولة شاركت في برنامج المسوح الديموجرافية والصحية ما بين عامي 1990 و1998⁴. وفي الدول التي نفذت بها مسح متعددة خلال هذه الفترة، تم تضمين المسح الأخير فقط. وقد تشكلت المجموعات الإقليمية للدول على النحو التالي:

آسيا: بنجلاديش، الهند، إندونيسيا، كازاخستان، قيرجستان، نيبال، باكستان، الفلبين، أوزبكستان
أمريكا اللاتينية: بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، جمهورية الدومينكان، جواتيمالا، هايتي، نيكاراغوا، باراجواي، بيرو
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: مصر، المغرب، تركيا، اليمن
أفريقيا جنوب الصحراء: بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، ساحل العاج، غانا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي

يتمثل الهدف الرئيسي من المسح الديموجرافي والصحي للأسر في تحديد النساء في سن الإنجاب المؤهلات لإجراء مقابلة تفصيلية لاحقة تغطي المسائل الديموجرافية والصحية. ولذلك فالمعلومات التي يتم جمعها من خلال مسح الأسر تعد محدودة المجال. حيث أن استمارة الاستبيان الخاصة بالأسر يتم استيفاؤها من خلال أحد الراشدين الذي يقدم قائمة بكافة أعضاء الأسرة وزائريها المعتادين. وبالنسبة لكل فرد، يتم جمع معلومات عن السن والجنس، والعلاقة برب الأسرة، والمستوى التعليمي، وحالة الإقامة. وبالنسبة للأطفال، يسأل عن تواجد وبقاء والديه على قيد الحياة. وفي عدد محدود من المسوح يتم كذلك جمع معلومات عن الحالة الزوجية للأعضاء. وإضافة إلى ذلك، فإن مواصفات الأسرة (مثل: مصدر مياه الشرب، توافر الكهرباء، ونوع مرافق المراحيض، وممتلكات الأسرة) يتم تسجيلها. ويتفاوت حجم عينة الأسر ما بين البلدان، مع تراوح الغالبية العظمى ما بين 3000 و 10000. إن هذه البيانات، المتاحة في ملفات معيارية للبيانات على الحاسب الآلى، تعد مرجعاً فريداً للتحليلات المقارنة للخصائص الديموجرافية للأسر وأعضائها في الدول النامية (عياد وآخرون 1997). (Ayad et al. 1997).

إحدى المشكلات التي ووجهت في عملية جمع بيانات الأسر هي تحديد رب الأسرة. ويعرف رب الأسرة عادة بأنه "الشخص الذي ينظر إليه الأعضاء الآخرون على أنه كذلك" (الأمم المتحدة 1980، صفحة 70 United Nations). ويعطى دليل مقابلات المسح الديموجرافي

والصحي تعريفاً أكثر تفصيلاً: "... رب الأسرة هو الشخص الذي يعتبر مسئولاً عن الأسرة. وقد يُختار هذا الشخص على أساس السن (الأكبر)، الجنس (ذكر بصفة عامة، ولكن ليس بالضرورة)، الوضع الاقتصادي (المعيل الرئيسي)، أو أي سبب آخر. ويرجع إلى المستجيب تحديد من هو رب الأسرة" (المسح الديموجرافي والصحي 1990، صفحة 32 DHS). وبتابع ممارسة قياسية، يطلب القائمون بمقابلات المسح الديموجرافي والصحي من أحد المستجيبين من الراشدين في كل أسرة تحديد رب الأسرة. وهذا الأسلوب (وغيره من الأساليب المماثلة المستخدمة في المسوح والتعدادات الأخرى) ليس بسيطاً أو خالياً من الالتباس، ومما لا شك فيه أن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية تؤدي إلى اختلاف التفسيرات ما بين المستجيبين وفيما بين الدول (أرمسترونج 1978 Armstrong؛ دي فوز وهولدن De Vos and Holden 1988). إضافة إلى ذلك، ففي المجتمعات التقليدية غالباً ما يُختار ذكر راشد كرب الأسرة، حتى وإن كانت هناك عضوة من الإناث هي المعيل الرئيسي (عياد وآخرون 1997 Ayad et al.؛ الأمم المتحدة 1980 United Nations). وهذه الظروف من المحتمل أن تعقد عملية تحليل التركيبة الأسرية.

تعرض النتائج التي أفادت بها هذه الدراسة غالباً في صورة متوسطات إقليمية، وهي متوسطات غير موزونة لمختلف الإحصاءات الخاصة بالدول التي لديها مسوح ديموجرافية وصحية. وحيث أنه لا يوجد سوى عدد قليل من مسوح الأسر لكل إقليم، فهذه التقديرات ليست بالضرورة ممثلة للإقليم ككل. وقد استخدم هذا الأسلوب للحصول على لمحة عامة عن الاختلافات الأساسية حسب الإقليم، ولتجنب عرض أعداد كبيرة من إحصاءات الدول، الأمر الذي قد يجعل من الصعب تحديد الأنماط العامة ذات الأهمية.

حجم وتركيب الأسرة

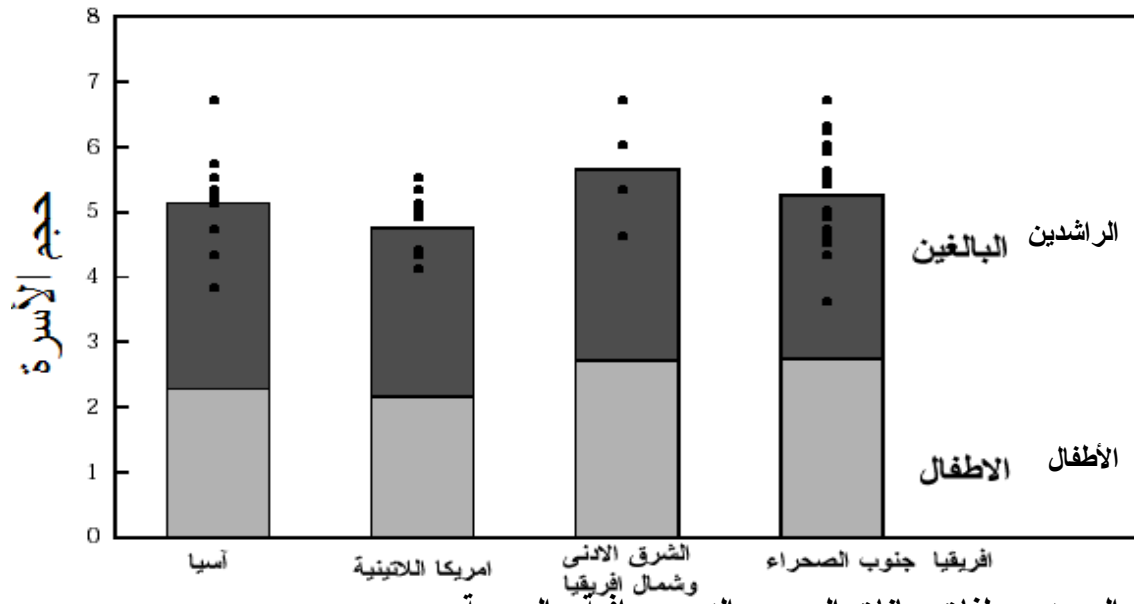
الحجم

إن الخاصية الديموجرافية الأساسية للأسرة هي عدد الأعضاء الذين تشملهم. ورغم أن تحديد عضوية الأسرة ليس دائماً مباشراً، خاصة فيما يتعلق بالزوار أو بالأعضاء المتغيبين مؤقتاً، إلا أن هذه الاعتبارات ذات أهمية ثانوية بالنسبة لأغراضنا. ويعتمد التحليل أدناه على السكان الذين لهم الحق في السكنى، أي أنه يتم تضمين الأعضاء المقيمين عادة في الأسرة حتى وإن كانوا غائبين بشكل مؤقت وقت إجراء المسح، ويتم استبعاد الزوار المؤقتين. وهذا الأسلوب يستخدم كذلك في التحليلات الحديثة الأخرى لتركيبة الأسر في الدول النامية (عياد وآخرون 1997 Ayad et al.؛ دي فوز 1995 De Vos).

يصور شكل 2 متوسط حجم الأسرة المقاس في دول الأقاليم الأربعة للعالم النامي. وهناك اختلافات ضئيلة نسبياً بين الأقاليم، حيث يتراوح متوسط الحجم من القيمة المرتفعة 5.6 في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى القيمة الأدنى 4.8 في أمريكا اللاتينية، وقيم وسطى في آسيا (5.1)، وفي أفريقيا جنوب الصحراء إلى (5.3). وتعد نتيجة أن حجم الأسرة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يتجاوز ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء مفاجأة إلى حد ما، حيث أن معدل الخصوبة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أعلى بدرجة كبيرة عنه في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. تبين المقارنة بين الشكلين 1 و 2 أن الأسر في الدول النامية المعاصرة تماثل بوجه عام من حيث الحجم تلك في أوروبا وأمريكا الشمالية في منتصف القرن التاسع عشر.

تخفى المتوسطات الإقليمية في شكل 2 فروقاً هامة بين الدول، ويتضح هذا من نقاط التقديرات الخاصة بالبلدان لمتوسط حجم الأسرة من المسوح المنفردة المبينة في شكل 2 أيضاً. وبالرغم من أن التفاوت في حجم الأسرة في هذه المجموعة من الدول يتراوح ما بين 6.7 في باكستان إلى 3.6 في غانا، فإن معدلات الانحراف المعياري الإقليمي ليست كبيرة بشكل خاص: إذ تبلغ 0.9 في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، و 0.8 في آسيا، و 0.7 في أفريقيا جنوب الصحراء، و 0.5 في أمريكا اللاتينية. وبصفة عامة إذاً، فإن متوسط حجم الأسرة على مستوى الدول تتجمع بكثافة إلى حد كبير حول متوسطاتها الإقليمية التي تقارب 5 أعضاء لكل أسرة.

شكل 2 متوسط حجم الأسرة حسب الإقليم والدول داخل الإقليم



المصدر: ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية.

التركيب العمري

كخطوة أولى في تحليل تركيب الأسر نقوم بحساب متوسط عدد الراشدين (18 سنة فأكثر) والأطفال (تحت 18 سنة) في كل أسرة (يتم اعتبار العدد الصغير للغاية من الأفراد تحت 18 سنة، الذين تم تعريفهم كأرباب للأسر أو كأزواج، من الراشدين في هذا التحليل). يتم أيضاً تصوير النتائج في شكل 2. ويزيد متوسط عدد الأطفال في الأسرة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (2.8)، وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (2.7) قليلاً عن آسيا (2.3) وأمريكا اللاتينية (2.2). ويكون عدد الراشدين في كل أسرة عند أعلاه في منطقة آسيا (2.9)، وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (2.9)، في حين يكون عند أدناه في أمريكا اللاتينية (2.6)، وفي أفريقيا جنوب الصحراء (2.5). وينقسم متوسط عدد السكان في الأسرة بالتساوي تقريباً بين الكبار والأطفال في الدول التي تضمنتها هذه الدراسة. ومن المثير للاهتمام أن عدد الأطفال في الأسرة المتوسطة أقل بقدر كبير من المعدل الكلي للخصوبة على مستوى الدولة. وعلى سبيل المثال، في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فمتوسط عدد الأطفال في الأسرة (2.8) هو حوالي النصف فقط من المعدل الكلي للخصوبة. وستتم مناقشة أسباب هذه الاختلافات فيما يلي.

علاقة الأعضاء برب الأسرة

الراشدين: لكل أسرة رئيس، ولمعظم رؤساء الأسر أزواج يقيمون معهم. وحيث أن متوسط عدد الراشدين في الأسرة يتعدى 2 في جميع الدول التي شملتها هذه الدراسة عدا واحدة، فمن الواضح أن كثير من الأسر تتضمن راشدين غير رب الأسرة وزوجه/زوجها. وقد يكون هؤلاء الراشدون الآخرون آباء أو والدين بالمصاهرة، أو أبناء راشدين، أو أبناء/بنات بالمصاهرة، أو ضرائر، أو أقرباء آخرين لرب الأسرة (مثل الأخ أو الأخت)، أو من غير ذوي القرابة (مثل الخدم). وحيث أن المسح الديموجرافي والصحي قد سجل صلة كل عضو في الأسرة برئيسها، فمن الممكن بحث معدل تكرار الأنواع المختلفة من الراشدين المقيمين بالمنزل. يوضح الجزء العلوي من جدول 1 توزيع متوسط عدد الراشدين وفق صلتهم برب الأسرة للأقاليم المختلفة. وتشير هذه النتائج إلى أن الأسر تشمل أساساً ثلاثة أنواع من الراشدين: رب الأسرة (واحد لكل أسرة)، زوج رب الأسرة، الأبناء و/أو البنات. تمثل هذه الأنواع الثلاثة ما يقرب من 85% من إجمالي عضوية الراشدين في الأسر في كل الأقاليم. وتمثل كل من الفئات الباقية نسبة مئوية ضئيلة. وتنطبق هذه التعميمات على كافة الدول والأقاليم رغم تفاوت التركيب المحدد للأسرة تفاوتاً ملحوظاً على مستوى الدول.

إن أهم فئة من أعضاء الأسرة الراشدين خلاف رب الأسرة هي الزوج أو الزوجة، ففي المتوسط حوالي 76% من أرباب الأسر لديهم زوجة موجودة (وتتراوح هذه النسبة ما بين 82% في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى 66% في أفريقيا جنوب الصحراء). وفيما يتعلق بنسبة صغيرة من أرباب الأسر، فإن تفسير عدم وجود زوج/زوجة هو أنهم لم يتزوجوا قط. وبالنسبة للغالبية العظمى ممن سبق لهم أن تزوجوا، كان غياب الزوج/الزوجة يرجع إلى الموت أو الطلاق أو الانفصال.

وتتكون المجموعة الثانية الأكبر من أعضاء الأسرة الراشدين من الأبناء والبنات بنسبة 0.45 للأسرة في المتوسط (0.29 الأبناء و 0.16 البنات). تختلف هذه المجموعة اختلافاً كبيراً من حيث الحجم ما بين الأقاليم، فتصل في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ضعف المستوى الملاحظ في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (0.68 في مقابل 0.34%). وتتألف هذه المجموعة إلى حد كبير من الشباب الراشدين غير المتزوجين غالباً، بزيادة عدد الذكور عن الإناث. وفيما يبدو فإن نسباً كبيرة من الأطفال يبقون في منازل والديهم بعد بلوغهم سن 18.

أما المجموعات الباقية من أعضاء الأسرة الراشدين فهي صغيرة الحجم. والبنات/الأبناء بالمصاهرة والآباء أكبر عدداً نسبياً في منطقتي آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، عما هو الحال في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنه في هذين الإقليمين الأخيرين توجد أعداد أكبر نسبياً من الأقرباء الآخرين أو الأشخاص من غير ذوي القرابة. وهناك القليل من الزوجات المتعددات فيما عدا منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث ظاهرة تعدد الزوجات أكثر شيوعاً. ولإنهاء ملاحظتنا حول هذه النتائج، فإننا نحدد الدول التي بها أعلى المستويات من كل فئة من فئات القرابة إلى رب الأسرة غير الزوج والأبناء/البنات:

- أبناء/بنات بالمصاهرة: نيبال (0.30)، الهند (0.29)، أوزبكستان (0.28).
- أحفاد: ناميبيا (0.12)، نيكاراغوا (0.05)، جمهورية الدومينيكان (0.04).
- آباء: الهند (0.19)، باكستان (0.17)، بنجلاديش (0.16).
- آباء بالمصاهرة: جزر القمر (0.11)، إندونيسيا (0.05)، الفلبين (0.03).

- أخ/أخت: الكاميرون (0.13)، باكستان (0.13)، ساحل العاج (0.11).
- زوجة ثانية: بوركينافاسو (0.42)، مالي (0.25)، النيجر (0.23).
- أقرباء آخرون: ساحل العاج (0.39)، ناميبيا (0.33)، جزر القمر (0.11).
- أفراد متبنون/مكفولون: جزر القمر (0.11) جمهورية الدومينيكان (0.04)، نيكاراغوا (0.03).
- أفراد من غير ذوي القربى: ناميبيا (0.20)، ساحل العاج (0.13)، هايتي (0.12).

تجدد الإشارة إلى أن تفسير النتائج الخاصة بالدول السابقة يخرج عن نطاق هذه الدراسة.

جدول 1 متوسط عدد الأعضاء في الأسرة حسب قرابتهم لرب الأسرة وتبعاً للإقليم

العلاقة برب الأسرة	آسيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء
الراشدون	1.00	1.00	1.00	1.00
رب الأسرة	0.79	0.69	0.82	0.66
زوج/ زوجة	0.58	0.54	0.68	0.34
ابن/ ابنة	0.20	0.05	0.14	0.04
ابن/ ابنة بالمصاهرة	0.02	0.02	0.01	0.03
أحفاد	0.10	0.04	0.11	0.05
آباء	0.02	0.02	0.01	0.01
آباء بالمصاهرة	0.06	0.06	0.08	0.08
أخ/أخت	0.00	0.00	0.01	0.10
زوجة ثانية	0.06	0.09	0.06	0.13
أقارب آخرون	0.00	0.02	0.00	0.01
متبنون/مكفولون	0.03	0.06	0.01	0.05
من غير الأقارب	المجموع	2.60	2.93	2.50
الاطفال	1.78	1.62	2.28	2.02
ابن/ ابنة	0.38	0.32	0.31	0.34
أحفاد	0.03	0.02	0.04	0.04
أخ/أخت	0.07	0.09	0.08	0.25
أقارب آخرون	0.01	0.06	0.01	0.05
متبنون/مكفولون	0.01	0.05	0.01	0.04
من غير الأقارب	المجموع	2.16	2.71	2.75
حجم الأسرة	5.14	4.76	5.65	5.25

المصدر: تم حسابها من ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية.

الأطفال: يتم بيان متوسط عدد الأطفال (تحت 18 سنة) وفق علاقتهم برب الأسرة في كل إقليم في الجزء السفلي من جدول 1. وكما هو متوقع، فإن الغالبية العظمى من الأطفال هم أبناء أو بنات رب الأسرة (75 بالمائة في المتوسط). ومن بين الفئات الأخرى للأطفال، فالأحفاد هم الأهم، حيث يمثلون نصف النسبة الباقية. أما الفئات الأخرى غير أبناء/بنات وأحفاد فتمثل كل منها نسبة ضئيلة فقط، فيما عدا منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث هناك عدد أكبر من الأطفال في فئتي "أقرباء آخرون" و "متبنون/مكفولون" عن أى إقليم آخر. ولا يدعو هذا للدهشة حيث أن كفالة الأطفال عادة راسخة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ولكن حتى في هذا الإقليم فإن هذه الفئات مجتمعة تمثل 12 بالمائة فقط من الأطفال.

تعقد تركيب الأسرة

يشير تعقد تركيب الأسرة عادة إلى مدى تواجد أعضاء من خارج الأسرة النووية. وتتكون الأسرة النووية البسيطة من أبوين وأطفالهم مع عدم وجود أقارب آخرين أو أحد من غير الأقارب. ويمكن أن تنشأ الأسر الأكثر تعقيداً عن طريق الامتداد الرأسي من خلال إضافة أعضاء لأكثر من جيلين، أو عن طريق الامتداد الأفقي من خلال إضافة إخوة وأزواجهم وأبنائهم. وتضم الأسر المعقدة بدرجة أكبر من ذلك آخرين من الأبعد قرابة أو أفراد ليست لهم صلة برب الأسرة. ولقياس درجة التعقد تم اقتراح عدة نظم لتصنيف الأسر حسب النوع (الأمم المتحدة 1980 United Nations؛ لاسلت 1972 Laslett؛ دي فوز 1995 De Vos). ولكن ليس هناك نهج مقبول على نطاق واسع وشائع الاستخدام، وليست البيانات المستقاة من المسوح الديموجرافية والصحية مناسبة تماماً لتحليل هذه النقطة بالتفصيل، ويمكن فقط بحث بعض الأبعاد الرئيسية لتعقد تركيب العائلة من خلال هذه البيانات. ويعتمد النهج المستخدم هنا، وهو يماثل ذلك الذى اقترحه بورش (1967) (Burch)، على مدى تكرار ملاحظة العلاقات المختلفة برب الأسرة. ويتم تصنيف الأعضاء كالاتى:

- عائلة نووية: رب الأسرة، وزوجة، وأطفالهم⁷
- إضافات لجذع العائلة: آباء أو أحفاد رب الأسرة
- آخرون من العائلة: أى أقارب آخرين لرب الأسرة
- آخرون من غير العائلة: أى أفراد ليست لهم صلة برب الأسرة

بناءً على علاقة الأعضاء برب الأسرة، المبيّنة في جدول 1، يمكن تصنيف الأفراد في أحد هذه الأنواع الأربعة. ومن هذه المعلومات يمكننا حساب متوسط الحجم النووي، والنووى والجذعى، وجميع وحدات العائلة داخل الأسر. ويتم بيان النتائج حسب الإقليم في جدول 2. وتسود العضوية في وحدات العائلة النووية في جميع الأقاليم بنسبة متوسطة لكل أسرة تتراوح من 77 بالمائة في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 85 بالمائة في الشرق الأدنى/شمال أفريقيا. وينتج عن إضافة الآباء أو الأحفاد متوسط حجم العائلة النووية/الجذعية، الذى يتجاوز بقدر بسيط فقط حجم الوحدة النووية وحدها مضيفاً حوالى 0.5 عضو في آسيا و0.4 في الأقاليم الأخرى. ويقترب متوسط حجم كل العائلات المشتركة في السكن، بغض النظر عن النوع ودرجة تعقد التركيب، من الحجم المتوسط للأسرة، وذلك نظراً لأن هناك عدد قليل جداً من الأعضاء ليست لهم علاقة برب الأسرة، خاصة في الشرق الأدنى/شمال أفريقيا،

وآسيا (أقل من 1 بالمائة)، ولكن أيضاً في أفريقيا جنوب الصحراء (2 بالمائة) وأمريكا اللاتينية (2 بالمائة). فمن الواضح أن أعضاء الأسرة من خارج العائلة يمثلون أقلية ضئيلة فقط من أعضاء الأسرة في هذه الدول النامية.

جدول 2 متوسط حجم وحدات العائلة المشتركة في السكن تبعاً للإقليم

أفريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأدنى/شمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية	آسيا	
متوسط الحجم				
4.03	4.77	3.86	4.15	العائلة النووية
4.44	5.20	4.25	4.65	العائلة النووية/الجدعية
5.16	5.62	4.64	5.10	جميع العائلات
5.25	5.65	4.76	5.14	الأسرة
النسبة لحجم الأسرة				
0.77	0.85	0.81	0.81	العائلة النووية
0.85	0.92	0.89	0.90	العائلة النووية/الجدعية
0.98	1.00	0.98	0.99	جميع العائلات
1.00	1.00	1.00	1.00	الأسرة

المصدر: تم حسابها من ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية.

النتائج فى جدول 2 مستمدة من خصائص الأفراد ولذلك فهى ليست قابلة للمقارنة مباشرة بتقديرات درجة تعقد تركيب الأسرة التى تم الحصول عليها بطرق أخرى، خاصة تلك المبنية على خصائص الأسرة. ويوضح مثال عددى بسيط الفرق بين هذين الأسلوبين. افترض أنه فى مجموعة من السكان جميع الأسر عدد أعضائها 5؛ ونصف هذه الأسر تتكون كلية من عائلات نووية والنصف الآخر يضم عائلات نووية ذات أربعة أعضاء إضافة إلى أحد أبوى رب الأسرة. فى هذا المثال، سوف تصنف نصف الأسر كنووية والنصف الآخر كجزعية. غير أن تسعة من كل عشرة أفراد هم أعضاء فى العائلة النووية وواحد فقط من العشرة ليس كذلك (وهو الأب الواحد فى نصف الأسر). فمن الواضح أن نسبة الأفراد الذين يكونون جزءاً من وحدة عائلة نووية، بغض النظر عن نوع الأسرة، أعلى من نسبة الأسر النووية. لذلك فيمكن للطرق المختلفة لقياس تعقد تركيب الأسرة قد تؤدي إلى نتائج مختلفة تماماً، ويجب أن تجرى المقارنات بين الدراسات بحرص شديد لتفادى الاستنتاجات المضللة.⁸

النوع الاجتماعى لرب الأسرة والتركيب الأسرى

تكون غالبية أرباب الأسر فى معظم الدول من الرجال، ولكن نسبة الأسر التى ترأسها إناث كبيرة فى كل الأقاليم، وهى: 13 بالمائة فى الشرق الأدنى/شمال أفريقيا، 16 بالمائة فى آسيا، 22 بالمائة فى أفريقيا جنوب الصحراء، و24 بالمائة فى أمريكا اللاتينية. وتزيد هذه النسبة فى بعض الدول عن الثلث (غانا، وهائيتى، وكينيا، وزمبابوى). ويبين جدول 3 قياسات للأسرة مثل متوسط الحجم، عدد الراشدين والأطفال، وما شابه ذلك وفقاً للنوع الاجتماعى لرب الأسرة وتبعاً للإقليم. يزيد متوسط حجم الأسر التى يرأسها ذكور بدرجة كبيرة عنه فى الأسر التى ترأسها إناث. والفرق أكبر ما يكون فى الشرق الأدنى/شمال أفريقيا (5.9 مقابل 3.8 أعضاء) وأصغر ما يكون فى أمريكا اللاتينية (5.0 مقابل 4.1). هذه الفروق فى الحجم الكلى هى نتيجة أعداد أصغر من كل من الراشدين والأطفال فى الأسر التى ترأسها إناث. والسبب الرئيسى فى العدد الأصغر للراشدين هو أن أرباب الأسر من الإناث نادراً ما يسكن مع زوج، بينما الغالبية العظمى من أرباب الأسر من الذكور يعيشون مع زوجاتهم. وعلى سبيل المثال، فى أفريقيا جنوب الصحراء، يسكن 92 بالمائة من أرباب الأسر من الذكور مع زوجة، بينما 6 بالمائة فقط من أرباب الأسر من الإناث يعيشن مع زوج. ومن المثير للاهتمام أنه فى كل إقليم يكون عدد الأبناء/البنات الراشدين أعلى قليلاً فى الأسر التى ترأسها الإناث عن تلك التى يرأسها الذكور.

جدول 3 متوسط حجم مكونات الأسرة وفقاً للنوع الاجتماعى لرب الأسرة

إجمالى	أنثى	ذكر	
			حجم الأسرة
5.1	3.8	5.4	آسيا
4.8	4.1	5.0	أمريكا اللاتينية
5.7	3.8	5.9	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
5.3	4.2	5.5	أفريقيا جنوب الصحراء
			عدد الأطفال
2.3	1.6	2.4	آسيا
2.2	1.8	2.3	

2.7	1.7	2.9	أمريكا اللاتينية
2.8	2.3	2.9	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أفريقيا جنوب الصحراء
2.9	2.2	3.0	عدد الراشدين
2.6	2.3	2.7	آسيا
2.9	2.1	3.1	أمريكا اللاتينية
2.5	1.9	2.7	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أفريقيا جنوب الصحراء
0.8	0.1	0.9	عدد الأزواج
0.7	0.1	0.9	آسيا
0.8	0.0	0.9	أمريكا اللاتينية
0.7	0.1	0.8	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أفريقيا جنوب الصحراء
0.6	0.7	0.6	عدد الأبناء/البنات الراشدين
0.5	0.7	0.5	آسيا
0.7	0.8	0.7	أمريكا اللاتينية
0.3	0.4	0.3	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أفريقيا جنوب الصحراء
0.5	0.5	0.5	عدد الراشدين الآخرين
0.4	0.5	0.3	آسيا
0.4	0.3	0.5	أمريكا اللاتينية
0.5	0.4	0.5	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أفريقيا جنوب الصحراء

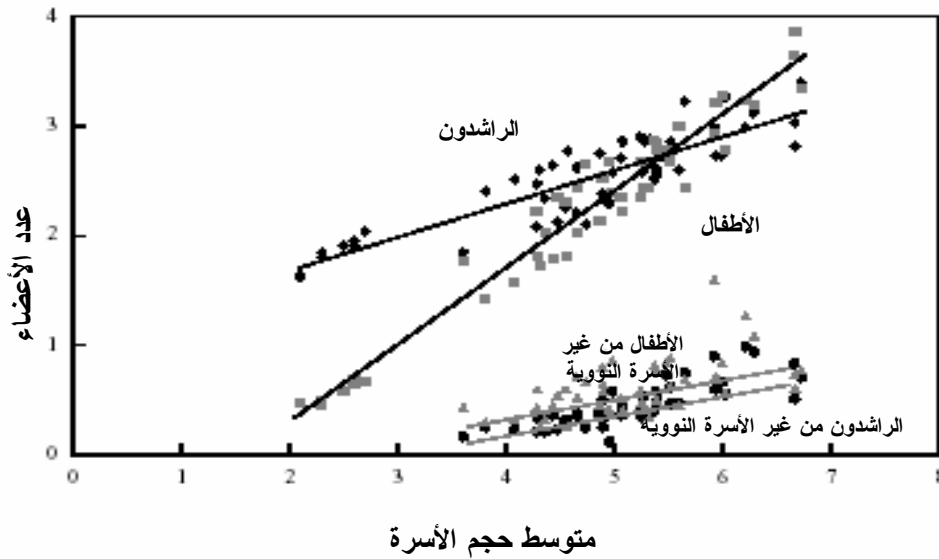
المصدر: تم حسابها من ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية.

العلاقة بين حجم وتركيب الأسرة من الناحية النظرية، يمكن أن يكون تركيب الأسرة متشابهاً في الدول التي تختلف من حيث متوسط حجم الأسرة. إلا أنه عند التطبيق فليس هذا هو الحال، كما يتبين من البيانات الموضحة في شكل 3. تمثل كل نقطة في هذا الشكل إحدى الدول، وهناك أربعة متغيرات مرسومة بيانياً مقابل متوسط حجم الأسرة في كل دولة: عدد الراشدين والأطفال في الأسرة وعدد الراشدين والأطفال ممن لا ينتمون إلى الأسرة النووية. ويتضمن شكل 3 تقديرات من المسوح الديموجرافية والصحية للدول الـ 43 بالإضافة للبيانات حول عام 1990 من الدول التسع من أوروبا وأمريكا الشمالية التي يتضمنها شكل 1. وكما هو متوقع، فإن كلا من هذه المتغيرات ينخفض كلما انخفض متوسط حجم الأسرة. وفي الدول ذات الأسر الأكبر حجماً يكون عدد الأطفال في الأسرة أعلى من عدد الراشدين، في حين يكون العكس صحيحاً بالنسبة للدول ذات الأسر صغيرة الحجم. ففي الدول الصناعية التي يتراوح فيها حجم الأسرة

ما بين 2 و 3 أفراد، فإن متوسط عدد الأطفال في الأسرة لا يمثل سوى ربع إجمالي عضوية الأسرة. تلك الاتجاهات في تكوين الأسرة مع انخفاض الحجم تعكس التركيب العمري الأكبر سناً للدول ذات الأسر الأصغر حجماً. وباستقراء هذه الاتجاهات بالنسبة للأسر الأكثر صغراً نصل إلى نقطة النهاية المنطقية وهي الأسرة ذات حجم 1 التي تتكون من أحد الراشدين وبدون أطفال.

إن نسبة من ليسوا أعضاء في الأسرة النووية لرب الأسرة تعد مقياساً بسيطاً لتعقد تركيب الأسرة. تشير الاتجاهات التي يبينها شكل 3 إلى تناقص واضح في عدد الراشدين والأطفال من غير أعضاء الأسرة النووية كلما انخفض حجم الأسرة. وينطبق نفس هذا الاتجاه التنازلي على نسب أعضاء الأسرة ممن ليسوا جزءاً من الوحدة النووية (البيانات غير موضحة). وتبلغ هذه النسبة ما يقرب من 30 بالمائة في الدول ذات الأسر الأكبر حجماً، ولكنها تقارب 15 بالمائة فقط في الدول ذات حوالى أربعة أعضاء في الأسرة. يعكس هذا الاتجاه انخفاضاً حاداً في تعقد تركيب الأسر وامتدادها كلما انخفض حجمها. فالأعضاء من غير الأسرة النووية يندر وجودهم في الدول التي يكون متوسط حجم الأسر فيها بين المتوسط أو الصغير.

شكل 3 العلاقة بين متوسط عدد الراشدين، والأطفال، والراشدين والأطفال من غير الأسرة النووية في كل أسرة ومتوسط حجم الأسرة



المصدر: ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية.

المحددات التقريبية لحجم الأسرة

في القسم الأول من هذه الدراسة تم وصف الأبعاد الديموجرافية الأساسية للأسر. وتتحول المناقشة الآن إلى فحص موجز للأسباب الديموجرافية لتفاوت حجم الأسرة وتكوينها بين الدول. عند مناقشة هذا الموضوع، فنحن نميز بين المحددات المباشرة وغير المباشرة. فالمتغيرات الديموجرافية مثل معدل الخصوبة لها تأثير مباشر على تكوين الأسرة. وعلى

النقيض، فإن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل الدخل لا تؤثر في تركيب الأسرة بشكل مباشر وإنما تعمل من خلال عوامل اختيار ديموجرافية وسكنية. ومن ثم، فإن هذه العوامل يمكن أن تعتبر محددات وسطى أو تقريبية. وعلى سبيل المثال، بينما يتطور مجتمع ما فالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (عوامل غير مباشرة) تحدث انخفاضاً في معدل الخصوبة (محدد تقريبي)، ويؤدي انخفاض معدل الخصوبة بدوره إلى تغيير في تركيب الأسرة بخفض عدد الأطفال.

اقترح بونجارتس (1983) (Bongaarts) ست محددات ديموجرافية تقريبية لحجم الأسرة النووية هي: الحالة الزوجية، الخصوبة، التبني، معدل الوفيات، الهجرة⁹، والطلاق. وتحدد هذه المتغيرات الطرق التي يمكن أن تتغير من خلالها الأسر النووية، وهي: دخول الأفراد من خلال الزواج، الإنجاب، التبني أو الهجرة، ويتم خروجهم بالموت أو الطلاق أو الهجرة الخارجية. إن الأسر النووية المشتركة في السكن والأفراد ممن ليسوا أعضاء في الوحدات النووية هم أحجار بناء الأسر. وتتحكم في هذه العملية مجموعة منفصلة من المحددات التقريبية - وصف تشكيل الأسرة، وتحولها، وانتهائها - التي تعكس اختيارات الإقامة للأفراد (إرمش وأوفرتون 1985 (Ermisch and Overton 1985)).

يوضح التحليل السابق أن الأسر تتكون بشكل أساسي من أرباب الأسر، وأزواجهم، والأبناء الراشدين، والأطفال. ومن ثم، فالتفاوت في حجم الأسرة يرجع أولاً إلى التفاوت في المكونات الثلاثة الأخيرة، لأن كل أسرة لها رئيس واحد. ونقوم الآن ببحث المحددات التقريبية الأساسية لهذه المكونات لحجم الأسرة.

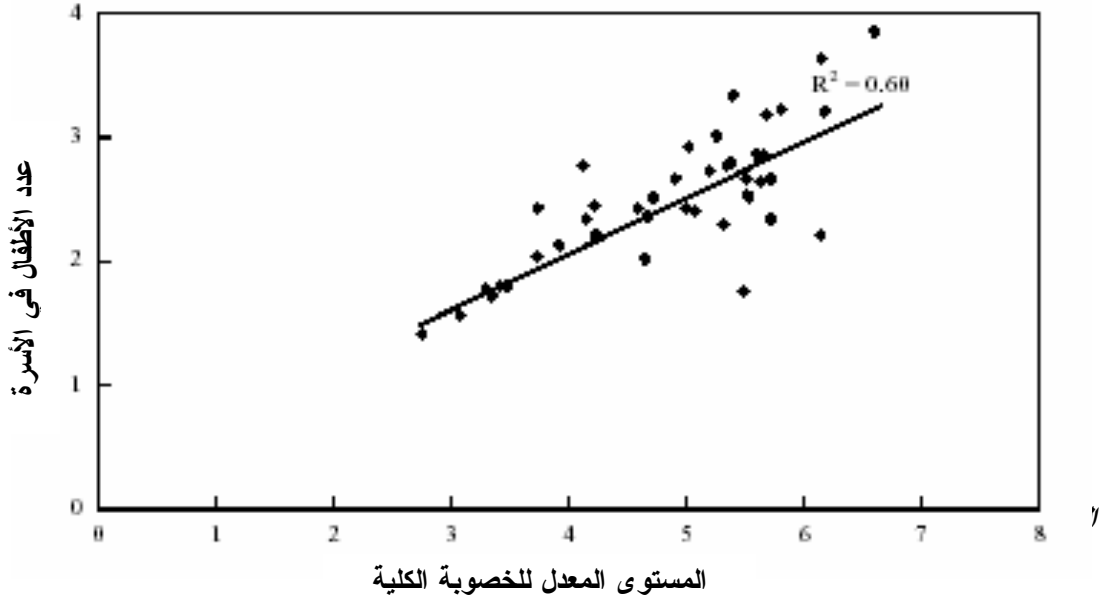
الخصوبة وعدد الأطفال في الأسرة:

كما سبقت الإشارة، فإن مستوى الخصوبة غالباً ما ينظر إليه باعتباره المحدد الرئيسي لعدد الأطفال في الأسرة. وهذه العلاقة ليست مباشرة كما يبدو وذلك لعدة أسباب. أولاً، حيث أن الأفراد حتى سن 18 يعتبروا أطفالاً، فالمهم ليس هو فقط معدل الخصوبة الحالي، بل عوضاً عن ذلك يؤثر مستوى الخصوبة على مدى ال 18 سنة السابقة لإجراء المسح على العدد الحالي للأطفال. ثانياً، حيث أن الأطفال الباقين على قيد الحياة فقط هم الذين يدرجون في قائمة أفراد الأسرة فإنه يجب أخذ وفيات الأطفال في الاعتبار عند تحديد هذه العلاقة. ثالثاً، لا يقيم كل الأطفال مع أسرة والدتهم. وفيما يتعلق بالتحليل الحالي للإحصاءات المجمعة، فإن ذلك لا يعد مشكلة بشرط حساب هؤلاء الأطفال ضمن أسر أخرى حيث يمكن تصنيفهم كأقارب لرب الأسرة أو من غير ذوي القرابة (كالخدم مثلاً). إلا أن الأطفال الأعضاء في مؤسسات (مثل المدارس الداخلية، والجيش، أو السجون) يتم إغفالهم في مسح الأسر. ولحسن الحظ، فإن نسبة السكان الذين لا يعيشون مع أسرهم هي نسبة ضئيلة جداً بصفة عامة (كوزننيس 1978 (Kuznets 1978)).

يوضح شكل 4 رسماً بيانياً للعلاقة بين متوسط عدد الأطفال في الأسرة (children per household {CH}) والمستويات "المعدلة" للخصوبة الكلية (adjusted total fertility rates {ATFR}) لكل من الدول النامية ال 43. يتم تقدير مستوى الخصوبة المعدل على أساس معدل الخصوبة الكلي خلال ال 18 عاماً السابقة لإجراء المسح مضروباً في عامل للبقاء على قيد الحياة، والذي يؤخذ باعتباره نسبة المواليد الذين يبقون على قيد الحياة حتى سن الخامسة¹⁰. إن الارتباط قوي للغاية بين هذين المتغيرين، متوسط عدد الأطفال في

الأسرة والمستويات المعدلة للخصوبة الكلية، ($R^2=0.60$). يرتفع عدد الأطفال في الأسرة من حوالي 1.5 في الدول التي يقترب مستوى الخصوبة الكلية المعدل فيها من 3 إلى أكثر من 3 عندما يصل المستوى المعدل للخصوبة الكلية إلى 6 مواليد أو أكثر لكل امرأة. إن عدد الأطفال لكل أسرة يبلغ حوالي نصف المستوى المعدل للخصوبة الكلية في معظم الدول. وببساطة فإن تفسير هذه النتيجة هو أن معدل الخصوبة مقاساً بالمستوى المعدل للخصوبة الكلية هو مقياس دورة حياة في حين أن عدد الأطفال لكل أسرة هو مؤشر للوضع الحالي. إن عدداً قليلاً جداً من النساء هم اللاتي يعيش معهن كل أطفالهن. وعند أي نقطة زمنية تكون الكثيرات من النساء الأصغر سناً لم يتمن بعد إنجاب أطفالهن، ولذا فإن عدد الأطفال في أسرهن سيكون أصغر من عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة ممن ستلدن هؤلاء النساء. إضافة إلى ذلك، سيكون بعض أو كل أطفال النساء الأكبر سناً قد أصبحوا راشدين، ومن ثم سيسهموا في تقليل عدد الأطفال لكل أسرة مقارنة بالمستوى المعدل للخصوبة الكلية.

شكل 4 العلاقة بين متوسط عدد الأطفال للأسرة والمستوى المعدل للخصوبة الكلية في 43 دولة شملها المسح الديموجرافي والصحي



المصدر: ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية.

هناك عامل أقل وضوحاً يتداخل في العلاقة الموضحة بشكل 4. فعدد الأطفال لكل أسرة لا يتأثر فقط بمعدل الإنجاب وبقاء الأطفال على قيد الحياة، وإنما كذلك بميل الراشدين للعيش معاً حسب قياس متوسط عدد الراشدين لكل أسرة ($\{AH\}$ adults per household). فعند أي مستوى للخصوبة، كلما كان عدد الأطفال لكل أسرة أعلى، سيكون عدد الراشدين لكل أسرة أقل والعكس صحيح. يوضح هذه العلاقة مثال افتراضي بسيط. افترض أن كل الأسر

تتكون من عائلات نووية تضم كل منها 6 أعضاء: زوج، زوجة، و4 أطفال (أي أن عدد الراشدين بالأسرة =2، وعدد الأطفال = 4. افترض بعد ذلك أن كل الأزواج ينفصلون عن زوجاتهم وينشئون أسراً جديدة مع ثبات معدل الخصوبة. بعد الانفصال سيكون هناك ضعف عدد الأسر، ويكون متوسط حجم كل أسرة 3 بدلاً من 6. ونتيجة لذلك، سينخفض عدد الأطفال لكل أسرة من 4 إلى 2. وهذا الانخفاض ناتج عن تغير ترتيبات معيشة الراشدين وليس نتيجة لتغير في معدل الخصوبة أو بقاء الأطفال على قيد الحياة. إن الأثر المربك لعدد الراشدين في كل أسرة يضعف العلاقة المتبادلة بين المستوى المعدل للخصوبة الكلية وعدد الأطفال لكل أسرة، كما يمكن أن يتضح من خلال مجموعة مبسطة من التراجعات. ينتج خط معامل التراجع الخاطئ لأقل المربعات المطابق للبيانات في شكل 4 المعادلة التالية:

$$CH = 0.34 + 0.45 ATFR (R^2=0.60)$$

وعند إضافة عدد الراشدين بالأسرة (AH) كمتغير تفسيري فإن النتيجة تصبح:

$$CH = - 2.15 + 0.49 ATFR + 0.87 AH (R^2=0.92)$$

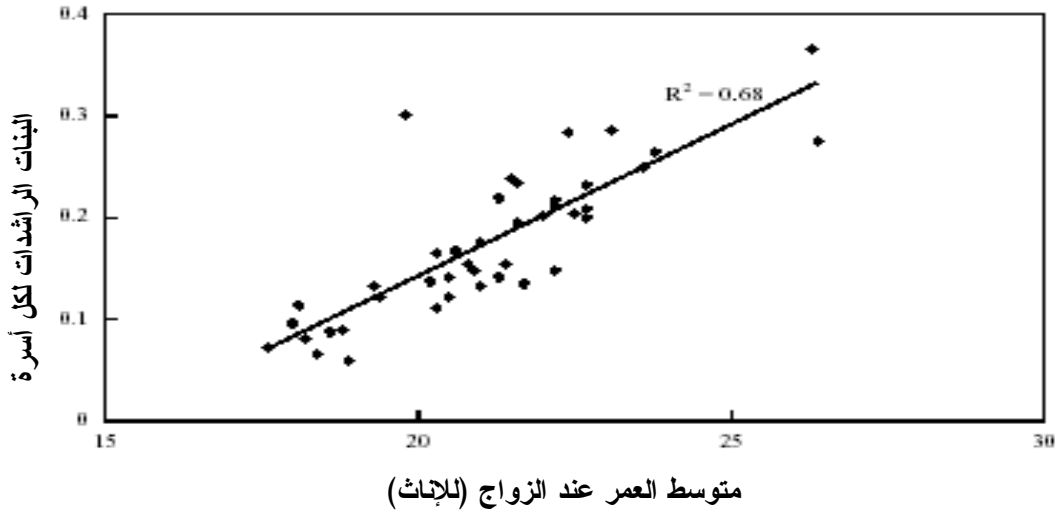
من الواضح، أن المعادلة الثانية تفسر نسبة أعلى بكثير من الاختلاف في عدد الأطفال لكل أسرة عن المعادلة الأولى. وهذه النتيجة تؤكد أن المستوى المعدل للخصوبة الكلية وعدد الراشدين في كل أسرة كلاهما لهما تأثيرات بالغة الأهمية على عدد الأطفال في الأسرة. لذا، فالاتجاهات في عدد الأطفال في كل أسرة لا تتوقف فقط على الاتجاه في المستوى المعدل للخصوبة الكلية ولكن أيضا على عدد الراشدين في كل أسرة.

سن الزواج وعدد الأبناء والبنات الراشدين لكل أسرة:

يتفاوت عدد الأبناء الراشدين لكل أسرة تفاوتاً كبيراً بين الدول، من حد أدنى 0.20 في غانا إلى حد أعلى 0.91 في المغرب. ونظراً لأن مغادرة منزل الأسرة غالباً ما تتم عند أو قريباً من وقت الزواج، فإننا نتوقع وجود ارتباط بين متوسط العمر عند الزواج ووجود الأبناء الراشدين. وقد اختبر هذا الافتراض على النحو المبين بشكل 5 وفقاً لبيانات من النساء في عينة البحث الذي شمل 43 دولة نامية. وكما هو متوقع، هناك ارتباط معنوي إحصائياً إلى حد كبير بين متوسط عمر الزواج عند النساء (singulate mean age at marriage {SMAM}) وعدد البنات الراشديات لكل أسرة (adult daughters per household {AD})

$$AD = - 0.46 + 0.030 SMAM (R^2=0.68)$$

شكل 5 العلاقة بين متوسط عدد البنات الراشديات لكل أسرة ومتوسط العمر عند الزواج



المصدر: ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية؛ الامم المتحدة 2000

في تحليل مماثل للعلاقة بين متوسط العمر عند الزواج للذكور وعدد الأبناء الراشدين لم تكن العلاقة معنوية إحصائياً¹¹. ولم يكن واضحاً تماماً لماذا لم يكن هذا التأثير معنوياً بالنسبة للذكور، إلا أنه من المرجح أن بعض الذكور يتركون منزل الأسرة قبل أن يتزوجوا بفترة طويلة في حين يبقى بعضهم في منزل الوالدين بعد الزواج. وفي المقابل، يبدو أن توقيت زواج الإناث يتزامن بدرجة أكبر مع وقت مغادرتهم للمنزل.

تفكك الحياة الزوجية ووجود الزوج

تتراوح نسبة الأسر التي يقيم فيها رب/ربة الأسرة مع زوجته/زوجها ما بين 87 بالمائة في تركيا إلى 41 بالمائة في غانا. ويكون السبب الرئيسي لغياب الزوج هو تفكك الحياة الزوجية بسبب الطلاق أو الانفصال أو الهجر أو الموت، خاصة في الأسر التي ترأسها نساء (لويد ودافي 1995؛ Lloyd and Duffy 1995؛ أونو أوساكي 1991 Ono-Osaki). وحيث أن غالبية المسوح الديموجرافية والصحية للأسرة لا تهتم بجمع معلومات عن الحالة الزوجية، فإنه من غير الممكن قياس عامل تفكك الحياة الزوجية بشكل مباشر. و عوضاً عن ذلك، فإن نسبة أرباب الأسر الذين لا يعيشون مع زوجة (not living with a spouse {NSP}) يمكن استخدامها كمؤشر غير مباشر لتفكك الحياة الزوجية.

التأثيرات المجتمعة للمحددات التقريبية

إن المكونات الأساسية الثلاثة لحجم الأسرة التي نقوم بدراستها هنا هي، متوسط عدد الأطفال، والأبناء الراشدين، والأزواج. وترتبط هذه المكونات بمجموعة من ثلاثة محددات تقريبية لحجم الأسرة: المستوى المعدل للخصوبة الكلية، متوسط العمر عند الزواج، وتفكك الحياة الزوجية. وقد تم فحص التأثير المجتمع لهذه المحددات على المتوسط العام لحجم الأسرة من خلال معادلة انحدارية مفردة يكون فيها متوسط حجم الأسرة في الدول (household size { HS }) هو المتغير التابع، و ATFR، SMAM، NSP هي المتغيرات التفسيرية:

$$HS = 0.65 + 0.60 \text{ ATFR} + 0.13 \text{ SMAM} - 4.19 \text{ NSP} (R^2=0.59)$$

وكما هو متوقع، فإن حجم الأسرة يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالمستوى المعدل للخصوبة ومتوسط العمر عند الزواج، كما يرتبط سلبياً بنسبة أرباب الأسر الذين لا يعيشون مع زوج. ومن بين الأسباب التي جعلت نسبة 41 بالمائة من إجمالي الاختلاف في متوسط حجم الأسرة في الدول غير مفسرة من خلال هذا القياس الاتحادي هو أن بعض الأسر تتضمن أعضاء من خارج الأسرة النووية. بتكرار هذا المقياس التراجعي مع متوسط حجم وحدة العائلة النووية (nuclear family unit {NF}) داخل كل أسرة كمتغير تابع ينتج التالي:

$$NF = 1.9 + 0.37 \text{ ATFR} + 0.07 \text{ SMAM} - 4.18 \text{ NSP} (R^2=0.81)$$

لكل من هذه العوامل التقريبية الثلاثة التي يتضمنها هذا المقياس التراجعي تأثير معنوي إحصائياً ($p < 0.01$) على حجم وحدة العائلة النووية داخل كل أسرة، كما أن نسبة الاختلاف المفسرة على مستوى الدولة ترتفع إلى نسبة أكثر اعتباراً تبلغ 81 بالمائة.

التحول إلى الأسرة النووية؟

هناك وجهة نظر قائمة منذ فترة طويلة ومتبناة بشكل عام بين علماء اجتماع العائلة وهي أن حجم ومستوى تعقد تركيب الأسرة والعائلة المشتركة في السكن يقل كلما اتجه المجتمع نحو التصنيع والتحضر (الأمم المتحدة 1973 UN؛ برش 1967 Burch؛ جوود 1963 Goode؛ مكدونالد 1992 McDonald). في المجتمعات الريفية التقليدية بصفة عامة، تكون العائلات المشتركة في السكن غالباً ممتدة إما أفقياً أو رأسياً عما هو الحال في المجتمعات الصناعية الحديثة حيث يسود نظام العائلة النووية المستقلة. ومع تطور المجتمعات فإن الأسر الممتدة تتجه لأن تحل محلها الأسرة النووية أو الزوجية التي تتألف من الزوج والزوجة والأطفال. يشير مكدونالد (1992) (McDonald) إلى هذا التعميم باعتباره نظرية التحول في تركيب العائلة، ويعتبر ويليام جوود (William Goode) مؤسساً لها، حيث يتنبأ جوود (1963) بتحول نظم العائلات في أنحاء العالم إلى النوع الزواجي: "أينما اتسع نطاق النظام الاقتصادي من خلال التصنيع، تتغير أنماط العائلة، وتضعف روابط القرابة الممتدة، وتضمحل أنماط امتداد الذرية، ويبدأ في الظهور بوجه عام اتجاه نحو شكل من أشكال النظم الزوجية، أي أن العائلة النووية تصبح وحدة قرابة أكثر استقلالاً" (ص 6). لقد أدرك جوود أهمية البعد الأيديولوجي لهذا التحول: "تنتشر فكرة العائلة الزوجية في كل مكان. فهي تروق للمحرومين وللشباب وللنساء وللمتعلمين. إنها تعطي وعوداً بالحرية والبدائل الجديدة في مقابل صرامة وتحكم النظم التقليدية" (ص 369). وبالرغم من أن بحث جوود كان مؤثراً ودافعاً للتبصر، إلا أنه واجه أيضاً انتقادات مستندة إلى أسس مختلفة.

إن محور الاهتمام هنا هو الأبعاد الديموجرافية لنظرية التحول. فرغم فكرة تناقص حجم ودرجة تعقد الأسر مع تطور المجتمعات، فإن الأسر في المجتمعات التقليدية لم تكن أبداً بالكبير الذي قد يتوقعه المرء إذا ما بلغ الامتداد الرأسي والأفقي حده الأقصى. فإذا كان هذا هو الحال لكافة الأسر التي تتضمن أكثر من 10 أعضاء شائعة (بورش 1972 Burch). وفي واقع الحال، فإن متوسط حجم الأسرة في المجتمعات قبل الصناعية يتراوح عادة ما بين 4 و 6 أعضاء. ويصدق ذلك على أكثر الدول النامية المعاصرة تقليدية، كما يصدق تاريخياً

على المجتمعات الأوروبية (لاسلت 1972). في حين يرى ليفي (1965) (Levy) أن قيوداً مختلفة اقتصادية وديموجرافية، وبصفة خاصة ارتفاع معدل الوفيات، هي التي حالت دون أن تصبح العائلة الممتدة سائدة في الواقع، ونتيجة لذلك، فإن الحجم الفعلي للأسر يتفاوت بدرجة أقل بكثير عن الأنماط المثالية.

وبغض النظر عن القيود التي قد تكون حددت الأسر في الماضي، فهناك قليل من الشك في أن اتجاه حجم وتكوين الأسرة في أوروبا وأمريكا الشمالية خلال القرن الماضي يتفق مع نظرية التحول. لقد قل كل من حجم ودرجة تعقد الأسرة وصارت الأسرة النووية هي السائدة حالياً (انظر شكل 1 والمناقشة ذات الصلة). إن انخفاض معدل الخصوبة في هذه المجتمعات المتطورة هو السبب الرئيسي في الأعداد الصغيرة من الأطفال في كل أسرة، كما أن تزايد التفضيل للخصوصية وارتفاع مستويات الدخل تعد من بين الأسباب الأساسية وراء استعداد وقدرة العديد من الراشدين على العيش في أسر صغيرة (بورش وماثيوس 1987 Burch and Matthews).

هل التحول إلى نظام الأسرة النووية يجري حالياً في العالم النامي المعاصر؟ بالرغم من عدم توافر البيانات المتسلسلة عبر الزمن حول حجم وتكوين الأسرة، يمكننا إلقاء بعض الضوء على هذه القضية من خلال النظر في بعض الفرضيات ذات الصلة. وتحديداً، إذا كان التحول يجري بالفعل فإننا نتوقع أن تكون الأسر أقل حجماً وتعقيداً في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، وبين الفئات الأكثر تعليماً عنها في الفئات الأقل تعليماً. وعلاوة على ذلك، فإننا نتوقع علاقة إيجابية بين مستوى نمو الدولة ونسبة أعضاء الأسر الذين ينتمون إلى الأسرة النووية لرب الأسرة. فيما يلي فحص موجز لهذه الفرضيات استناداً إلى بيانات المسوح الديموجرافية والصحية.

التفاوت بين الدول

يوضح جدول 4 مقاييس للأسرة مثل متوسط الحجم، وعدد الراشدين والأطفال، وعدد الزوجات، وعدد الأبناء والبنات الراشدين في المناطق الحضرية والريفية. وفي المتوسط يكون حجم الأسر الحضرية أصغر من تلك التي توجد في المناطق الريفية. ويوجد أكبر الفروق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (5.4 مقابل 6.1) وأصغرها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (5.1 مقابل 5.3). وحيث أن عدد الراشدين لكل أسرة متماثل في المناطق الريفية والحضرية، فإن هذا الاختلاف بين الريف والحضر يرجع أساساً إلى العدد الأكبر من الأطفال لكل أسرة في المناطق الريفية. ويتفق هذا الاستنتاج مع مستويات الخصوبة المنخفضة التي تسود عادة في المناطق الحضرية. أما الاختلافات بين الريف والحضر من حيث عدد الزوجات، والأطفال الراشدين، وغيرهم من الكبار فإنها اختلافات ضئيلة ولا تشير إلى وجود نمط منتظم.

تتضمن الأعمدة الثلاثة الأخيرة من جدول 4 مقاييس الأسرة من حيث مستوى تعليم رب الأسرة. فيميل حجم الأسرة إلى التماثل في حالة أرباب الأسر بدون تعليم أو الحاصلين على تعليم ابتدائي، ولكن أرباب الأسر الحاصلين على تعليم ثانوي يعيشون في أسر أصغر نوعاً

ما باستثناء منطقة آسيا. ويرتبط التعليم الأعلى لرب الأسرة بعدد أقل من الأطفال، مرة أخرى باستثناء آسيا، إلا أن تأثيره محدود على عدد الراشدين. وهذا النمط المذكور أخيراً هو النتيجة النهائية لتأثيرين متعادلين هما: الارتباط الموجب بين مستوى التعليم ووجود الزوج ولكن مع ارتباط عكسي من حيث وجود الأبناء والبنات الراشدين. وحيث أن هذه النتائج قائمة على عملية جدولة بسيطة للبيانات، فإنه يلزم إجراء المزيد من البحث للوقوف على ما إذا كانت هذه العلاقات معنوية إحصائياً أم لا، بعد ضبط التأثيرات المتداخلة المحتملة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى العمر والجنس والحالة الزوجية لرب الأسرة.

جدول 4 متوسط حجم مكونات الأسرة وفقاً لمكان الإقامة ومستوى تعليم رب الأسرة

مستوى تعليم رب الأسرة		مكان الإقامة			حجم الأسرة
ثانوي	ابتدائي	لا يوجد	إجمالي	ريفي	
حجم الأسرة					
5.2	5.2	5.2	5.1	5.4	4.9
آسيا					
4.4	5.0	4.7	4.8	5.0	4.6
أمريكا اللاتينية					
5.0	5.7	5.9	5.7	6.1	5.4
الشرق الأدنى/شمال أفريقيا					
5.0	5.3	5.2	5.3	5.3	5.1
أفريقيا جنوب الصحراء					
عدد الأطفال					
2.3	2.2	2.2	2.3	2.5	2.0
آسيا					
1.9	2.3	2.1	2.2	2.5	1.9
أمريكا اللاتينية					
2.3	2.8	2.8	2.7	3.0	2.4
الشرق الأدنى/شمال أفريقيا					
2.5	2.8	2.7	2.8	2.9	2.5
أفريقيا جنوب الصحراء					
عدد الراشدين					
2.9	3.0	3.0	2.9	2.9	2.9
آسيا					
2.5	2.7	2.6	2.6	2.5	2.7
أمريكا اللاتينية					
2.7	2.9	3.1	2.9	3.0	3.0
الشرق الأدنى/شمال أفريقيا					
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.6
أفريقيا جنوب الصحراء					
عدد الأزواج					
0.8	0.7	0.6	0.8	0.8	0.8
آسيا					
0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7
أمريكا اللاتينية					
0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8
الشرق الأدنى/شمال أفريقيا					
0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	0.6
أفريقيا جنوب الصحراء					
عدد الأبناء/البنات الراشدين					
0.5	0.7	0.8	0.6	0.6	0.6
آسيا					
0.3	0.6	0.7	0.5	0.5	0.6
أمريكا اللاتينية					
0.3	0.5	0.9	0.7	0.7	0.8
الشرق الأدنى/شمال أفريقيا					
0.2	0.3	0.4	0.3	0.3	0.4
أفريقيا جنوب الصحراء					

0.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	عدد الراشدين الآخرين
0.5	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	آسيا
0.5	0.5	0.5	0.4	0.5	0.4	أمريكا اللاتينية
0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	الشرق الأدنى/شمال أفريقيا
						أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: تم حسابها من ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية.

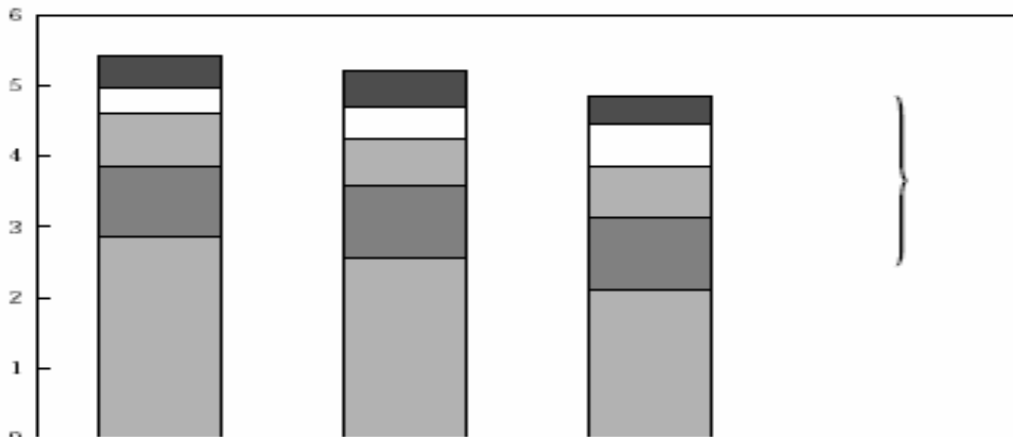
التفاوت بين الدول عند المستويات المختلفة للنمو

يتضمن شكل 6 مقارنة بين متوسط حجم وتكوين الأسرة في دول ذات مستويات دخل مختلفة مقاساً بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (بما يماثل القوة الشرائية للدولار). وقد تم تحديد ثلاث مجموعات للدخل: منخفض (نصيب الفرد أقل من 1000 دولار)، ومتوسط (ما بين 1000-2500 دولار)، ومرتفع (أكثر من 2500 دولار)، وذلك وفقاً لتقديرات للدول من البنك الدولي (1996) (World Bank). وكما هو متوقع، فإن حجم الأسرة ينخفض مع الدخل، إلا أن الاختلافات بين المجموعات الأقل والأعلى دخلاً هي اختلافات صغيرة نسبياً (5.4 في مقابل 4.8 عضواً لكل أسرة على التوالي).

أسفر فحص العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وتكوين الأسرة من حيث الراشدين/الأطفال عن وجود علاقة عكسية بين عدد الأطفال والدخل: بلغ متوسط عدد الأطفال لكل أسرة في مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع 2.1 في حين بلغ عددهم 2.9 طفلاً في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض. يتطابق هذا النمط مع العلاقة العكسية الثابتة بين مستوى الخصوبة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي. وعلى النقيض من ذلك، فاق عدد الراشدين لكل أسرة (2.7) في مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع متوسط العدد في مجموعة الدول الأقل دخلاً (2.5). وهذه النتيجة تتناقض مع الاتجاه التنازلي الملحوظ في عدد الراشدين مع تطور الدول في الماضي. ولإلقاء بعض الضوء على هذا الموضوع، قمنا بدراسة العلاقة بين الأعضاء الراشدين برب الأسرة في المجموعات ذات مستويات الدخل المختلفة. وقد كان العامل الرئيسي خلف هذا النمط الملاحظ هو زيادة ملحوظة في متوسط عدد الأبناء/البنات الراشدين من 0.36 في مجموعة الدول الأقل دخلاً إلى 0.59 في الدول ذات أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج القومي. ويفسر هذا الاختلاف جزئياً أن سن زواج الإناث يرتفع عادة مع تطور الدول.

ارتفعت نسبة أعضاء الأسرة النووية (رب الأسرة، الزوج/الزوجة، الأطفال) قليلاً من 79 بالمائة إلى 81 بالمائة بين أقل مجموعة من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وأعلى مجموعة. وهذا الفرق ليس معنوي إحصائياً، إلا أنه يتفق مع وجهة النظر القائلة بأن تركيب الأسرة يصبح أقل تعقيداً كلما تطورت المجتمعات.

شكلاً 6 العلاقة بين متوسط حجم الأسرة وتكوينها من حيث نصيب الفرد من الدخل، المقدم



المصدر: بيانات المسح الديموجرافي والصحي، البنك الدولي (1996)

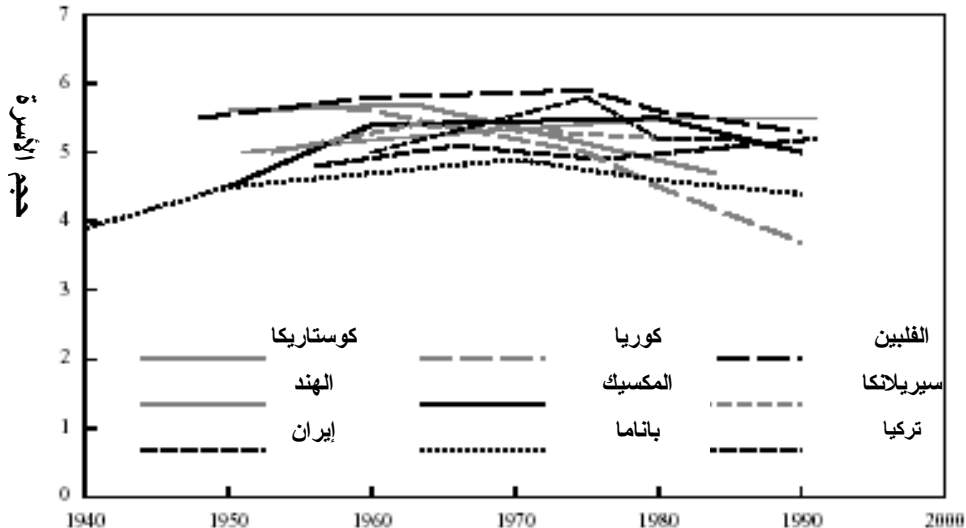
الاتجاهات عبر الزمن:
بالرغم من أن المسوح الديموجرافية والصحية لا توفر سلسلة من البيانات عن الأسرة عبر فترة ممتدة من

المصدر: ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية؛ البنك الدولي 1996.

الاتجاهات عبر الزمن

بالرغم من أن المسوح الديموجرافية والصحية لا توفر سلسلة من البيانات عن الأسرة عبر فترة ممتدة من الزمن، إلا أنه يمكن الحصول على مثل هذه البيانات حول عدد قليل من الدول النامية من الكتب الديموجرافية السنوية للأمم المتحدة. يوضح شكل 7 رسماً بيانياً لاتجاهات متوسط حجم الأسرة في تسع دول نامية تتوافر بيانات مسلسلة زمنياً عنها منذ عام 1950 تقريباً. وليس هناك ما يدل على تناقص واضح مع الوقت في متوسط حجم الأسرة في هذه الدول فيما عدا كوريا. وفي الحقيقة، يلاحظ وجود زيادات بسيطة في متوسط حجم الأسرة خلال الخمسينيات وفي بعض الحالات حتى في خلال الستينيات. ومن المحتمل أن هذه الزيادة ترجع إلى الانخفاضات الكبيرة في معدلات الوفيات التي حدثت خلال هذه العقود في حين ظلت معدلات الخصوبة مرتفعة وبدون تغيير بصفة عامة. ومع بدء التحول في معدلات الخصوبة خلال السبعينيات والثمانينيات، صار التناقص في متوسط حجم الأسرة ملحوظاً. إلا أن هذه الانخفاضات تعد ضئيلة بالرغم من الانخفاض الواضح في معدلات الخصوبة في معظم هذه الدول. ولقد حدث أكبر تناقص في متوسط حجم الأسرة في كوريا حيث بدأ معدل الخصوبة في الانخفاض خلال الستينيات ومنذ ذلك الحين انخفض سريعاً وبدرجة أكبر من الدول الأخرى المتضمنة في شكل 7.

شكل 7 اتجاهات متوسط حجم الأسرة في مجموعة مختارة من الدول النامية



المصدر: الأمم المتحدة 1956، 1964، 1973، 1974، 1989، 1997.

يمكن النظر بتعمق أكثر في هذه الاتجاهات من خلال فحص تكوين الأسرة من حيث الراشدين والأطفال. يوضح جدول 5 تقديرات لحجم الأسرة وعدد الأطفال والراشدين للفترة من حوالي 1960 إلى تاريخ آخر بيانات متاحة من الكتب الديموجرافية السنوية للأمم المتحدة (عادة 1990 أو 1991). تلخص الثلاثة أعمدة الأخيرة من الجدول الاتجاهات العامة لهذه المتغيرات. وكما هو ملاحظ، فإن متوسط حجم الأسرة انخفض ما بين عامي 1960، 1990 في معظم هذه الدول، إلا أنه لم يتغير في تركيا، وفي واقع الأمر، فقد ارتفع بشكل طفيف في كل من الهند وإيران. ولقد كان السبب الرئيسي للانخفاض هو تناقص عدد الأطفال في كل أسرة في كل الدول عدا إيران. وفي مقابل ذلك، فإنه في كل الدول، عدا كوريا والفلبين، ازداد عدد الراشدين لكل أسرة. وهذا الاتجاه غير متوقع حيث أنه لا يتبع نمط الانخفاض الذي كان متواجداً عادة في العالم الصناعي فيما مضى. إن العوامل التقريبية التي ترفع من عدد الراشدين لكل أسرة عبر الزمن قد تتضمن ارتفاع سن الزواج ومعدلات أعلى لبقاء الأطفال على قيد الحياة. كما أن التناقص المتزايد في المساكن ربما يسهم أيضاً في زيادة اتجاه الكبار للعيش معاً في هذه الدول.

جدول 5 اتجاهات متوسط حجم الأسرة وعدد الأطفال والراشدين في مجموعة مختارة من الدول النامية

الاتجاه في الفترة 1960 - 1990			عدد الأفراد لكل أسرة				السنة	
الراشدين	الأطفال	حجم الأسرة	إجمالي	الراشدين	الأطفال			
+	-	-	5.70	2.65	3.05	1963	كوستاريكا	
			4.70	2.66	2.04	1984		
+	-	+	5.20	2.83	2.37	1961	الهند	
			5.50	3.16	2.34	1991		
+	+	+	5.10	2.46	2.64	1966	إيران	
			5.20	2.52	2.68	1990		
-	-	-	5.71	2.99	2.72	1960	كوريا	

			3.70	2.52	1.18	1990	
			5.40	2.65	2.75	1960	المكسيك
+	-	-	5.00	2.71	2.29	1990	
			4.70	2.40	2.30	1960	باناما
+	-	-	4.40	2.56	1.84	1990	
			5.80	2.85	2.95	1960	الفلبين
-	-	-	5.30	2.83	2.47	1990	
			5.40	2.83	2.57	1963	سيريلانكا
+	-	-	5.20	3.03	2.17	1981	
			5.00	2.69	2.31	1960	تركيا
+	-		5.00	2.92	2.08	1990	

المصدر: تم حسابها من ملفات بيانات المسوح الديموجرافية والصحية.

الاستنتاج

تشمل الأسرة في الثلاثة وأربعون دولة نامية التي شملتها هذه الدراسة خمسة أعضاء في المتوسط. وقد تفاوت متوسط حجم الأسرة قليلاً فقط بين الأقاليم رغم الاختلافات الكبيرة بينها في الظروف الديموجرافية (مثل معدلات الخصوبة والوفيات)، ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعادات الثقافية. وقد بلغ متوسط عدد أعضاء الأسرة في دول إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الأقل نمواً 5.3، وهي نسبة تقل بشكل ضئيل عن منطقة الشرق الأدنى/شمال أفريقيا (5.6)، ولكنها مماثلة لمنطقة آسيا (5.1) وأعلى من أمريكا اللاتينية (4.8). وهذه المتوسطات تماثل المستويات التي سجلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا الشمالية.

لم تكن الاختلافات الإقليمية من حيث تكوين الأسرة كبيرة أيضاً. فبصفة عامة، كانت العضوية في الأسرة منقسمة تقريباً بالتساوي بين الراشدين والأطفال. حوالى أربعة من بين كل خمسة أعضاء في الأسرة المتوسطة كانوا أعضاء في الأسرة النووية لرب الأسرة، وكان كل الأعضاء الآخرين تقريباً يمتون بصلة قرابة لرب الأسرة، ونسبة ضئيلة فقط من أعضاء الأسرة لم تكن لديهم علاقة عائلية برب الأسرة. كانت الغالبية العظمى من الأسر يترأسها رجال، وكانت هذه الأسر بصفة منتظمة أكبر حجماً من الأسر التي ترأسها نساء. والسبب الرئيسي وراء هذا الاختلاف هو أن أرباب الأسر من النساء نادراً ما يعيشون مع زوج في حين أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر من الرجال يعيشون مع زوجاتهم.

وقد انتهى فحص التفاوت الكبير في حجم الأسر وتركيبها على مستوى كل دولة إلى وجود علاقة منتظمة بين متوسط حجم الأسرة وتركيبها. فبصفة عامة، كلما زاد متوسط حجم الأسرة كلما زادت نسبة الأطفال عن الراشدين في الأسرة، وكلما زادت نسبة الأعضاء من غير الأسرة النووية. كما تبين كذلك وجود علاقة إيجابية بين حجم الأسرة ومستوى

الخصوبة (المعدل تبعاً لنسبة بقاء الأطفال على قيد الحياة) ومتوسط سن الزواج، مع وجود علاقة عكسية مع مستوى تفكك الحياة الزوجية (مقاساً بشكل غير مباشر من خلال نسبة أرباب الأسر الذين لا يسكنون مع أزواج). ولا تدعو أي من تأثيرات المحددات التقريبية لحجم الأسرة هذه إلى الدهشة: إذ أن ارتفاع معدل الخصوبة يؤدي إلى عدد أكبر من الأطفال الباقين على قيد الحياة؛ ويتيح تأخر سن الزواج الفرصة للأبناء الراشدين للبقاء فترات أطول في منزل الوالدين؛ ويؤدي تفكك الحياة الزوجية إلى انقسام الأسر. إن هذه المحددات التقريبية الثلاث مجتمعة تفسر 59 بالمائة من الاختلافات بين الدول في حجم الأسرة و81 بالمائة من الاختلافات في حجم وحدات العائلة النووية المشتركة في السكن.

وفقاً لنظرية التحول، فإن الأسر تصبح أقل امتداداً وأكثر نووية وأصغر حجماً كلما اتجهت المجتمعات نحو التصنيع والتحضّر. وقد لوحظت هذه الاتجاهات فعلاً في مجتمعات أوروبا وشمال أمريكا حيث انخفض متوسط حجم الأسرة على مدى المائة وخمسون عاماً الماضية من 4-6 في منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بين 2-3 اليوم، مع سواد الأسرة النووية حالياً. أما في الدول النامية المعاصرة، فالبيانات ليست كافية لاختبار ما إذا كانت عملية التحول تجري في الوقت الحالي وإلى أي مدى. إن فحص الأدلة المباشرة وغير المباشرة حول هذه النقطة كشف عن دعم محدود لنظرية التحول. وقد كانت التفاوتات في سمات الأسرة ما بين المناطق الحضرية والريفية وبين الفئات ذات المستويات التعليمية المختلفة تسير في الاتجاه المتوقع، إلا أنها كانت محدودة بصفة عامة. وقد أكد تحليل العلاقة بين سمات الأسرة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على مستوى الدول التناقض المتوقع في حجم الأسرة مع عدم وجود فرق معنوي إحصائياً في تركيبها، مقاساً بنسبة عدد الأعضاء من غير الأسرة النووية. ولعل الأكثر أهمية هو أن الاتجاهات خلال الفترة من 1960-1990 في تسع دول أظهرت انخفاضاً محدوداً فقط في حجم الأسرة. وقد كانت معظم هذه الانخفاضات نتيجة تناقص عدد الأطفال في كل عائلة - كما هو متوقع من انخفاض معدلات الخصوبة. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع عدد الراشدين في الأسرة قليلاً في سبع من هذه الدول التسع خلال تلك العقود الثلاثة. والتفسيرات المحتملة لهذا الاتجاه هي ارتفاع سن الزواج مؤدياً إلى أغلبية أكبر من الأبناء الراشدين واحتمالات أعلى للبقاء على قيد الحياة بين حديثي الولادة. وتشير هذه الأدلة مجتمعة إلى أن التحول إلى الأسر الأصغر والنووية غالباً يتقدم ببطء في الدول النامية المعاصرة.

ملاحظات:

- 1- لمزيد من مناقشة البحث حول المناهج والنماذج في مجال ديموجرافية الأسرة والعائلة يمكن الرجوع إلى بونجارتس وآخرون (1987) Bongaarts et al.، دي فوز وبالوني (1989) De Vos and Palloni، كيلمان وآخرون (1988) Keilman et al.، فان إهوف وآخرون (1995) Van Imhoff et al.، زنج وآخرون (1998) Zeng et al.
- 2- تم حساب تقدير 1998 للولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق قاعدة النسبة من إجمالي عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين صفر-14 عاماً إلى متوسط حجم الأسرة.

- 3- يعتبر كوزنتس Kuznets كل الأفراد فوق سن 14 عاماً من الراشدين. في تحليلنا التالي لبيانات المسوح الديموجرافية والصحية، يحدد الراشدون بالأفراد في سن 18 فأكثر.
- 4- إن المسوح بصفة عامة تكون ممثلة على المستوى القومي إلا أنه في 12 دولة تم استبعاد أجزاء من هذه الدول لاعتبارات عملية مختلفة. وفي هذه الحالات فإن نسبة التغطية تراوحت ما بين 90-99 بالمائة. لمزيد من التفاصيل يرجع إلى عياد وآخرون (1997) Ayad et al.
- 5- في الأمم المتحدة (1980، ص 70) هناك ملاحظة أيضاً تقول: "بالرغم من..... فإن التعريف المفضل لأغراض إحصاءات التبعية يكون هو الشخص الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن إعالة الأسرة أو العائلة اقتصادياً، ولا يوصى بتطبيق هذا التعريف لصعوبة جمع المعلومات التي يمكن من خلالها تحديد المسؤولية الاقتصادية".
- 6- الاستثناء هو غانا.
- 7- تتضمن هذه الفئة الأفراد الذين يعيشون بمفردهم.
- 8- لمزيد من المناقشة حول هذا الموضوع، يرجع إلى كنج وبرستون (1990) King and Preston.
- 9- يشير مصطلح الهجرة إلى الحركة داخل وخارج الأسرة. و هذه الحركة يمكن أن تكون داخل المجتمع نفسه.
- 10- تم الحصول على معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة من 1977-1995 واحتمالات البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة خلال الفترة من 1990-1995 من تقرير الأمم المتحدة (1999) UN.
- 11- البيانات الخاصة بمتوسط سن زواج الذكور لم تكن متوفرة في عدد من الدول.
- 12- يرجع إلى ماكدونالد (1992) McDonald للوقوف على نظرة عامة على هذه القضايا موضع الخلاف.

المراجع:

Armstrong, W.A. 1978. "The census enumerators' books: A commentary," in Richard Lawton (ed.), *The Census and Social Structure: An Interpretative Guide to Nineteenth Century Censuses for England and Wales*. London: Frank Cass.

Ayad, Mohamed, Bernard Barrere, and James Otto. 1997. *Demographic and Socioeconomic Characteristics of Households*. DHS Comparative Studies No. 26.

Calverton, Maryland: Macro International Inc.

Becker, Gary S. 1991. *A Treatise on the Family*. Enlarged edition. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Berquó, Elza and Peter Xenos. 1992. "Editors' introduction," in E. Berquó and P. Xenos (eds.), *Family Systems and Cultural Change*, pp. 8–12. New York: Oxford University Press.

Bongaarts, John. 1983. "The formal demography of families and households: An overview," *IUSSP Newsletter* no. 17 (January–April): 27–42.

Bongaarts, John, Thomas K. Burch, and Kenneth W. Wachter (eds.). 1987. *Family Demography: Methods and Their Application*. Oxford: Clarendon Press.

Burch, Thomas K. 1967. "The size and structure of families: A comparative analysis of census data," *American Sociological Review* 32 (3): 347–363.

Burch, Thomas K. 1972. "Some demographic determinants of average household size: An analytic approach," in P. Laslett, (ed.), *Household and Family in Past Time*, pp. 91–102. New York: Cambridge University Press.

Burch, Thomas K. 1979. "Household and family demography: A bibliographic essay," *Population Index* 45 (2): 173–195.

Burch, Thomas K. and Beverly J. Matthews. 1987. "Household formation in developed societies," *Population and Development Review* 13 (3): 495–511.

Demographic and Health Surveys. 1990. *Interviewer's Manual for Use with Model "A" Questionnaire for High Contraceptive Prevalence Countries*. DHS-II Basic Documentation Number 3. Institute for Resource Development/Macro International, Inc., Columbia Maryland.

De Vos, Susan. 1995. *Household Composition in Latin America*. New York: Plenum Press.

De Vos, Susan and Karen C. Holden. 1988. "On measuring living arrangements of older individuals in comparative studies," *CDE Working*

Paper 88-09. University of Wisconsin-Madison, Center for Demography and Ecology.

De Vos, Susan and Alberto Palloni. 1989. "Formal models and methods for the analysis of kinship and household organization," *Population Index* 55 (2): 174–198.

Ermish, J.F. and Elizabeth Overton. 1985. "Minimal household units: A new approach to the analysis of household formation," *Population Studies* 39 (1): 33–54.

Goode, William J. 1963. *World Revolution and Family Patterns*. London: Free Press of Glencoe.

Keilman, Nico, Anton Kuijsten, and Ad Vossen (eds.). 1988. *Modeling Household Formation and Dissolution*. Oxford: Clarendon Press.

King, Miriam and Samuel H. Preston. 1990. "Who lives with whom? Individual versus household measures," *Journal of Family History* 15 (2): 117–132.

Kuznets, Simon. 1978. "Size and age structure of family households: Exploratory comparisons," *Population and Development Review* 4 (2): 187–223.

Laslett, Peter. 1972. "Introduction: The history of the family," in P. Laslett (ed.), *Household and Family in Past Time*. Cambridge: Cambridge University Press.

Le Bras, Hervé. 1979. *Child and Family: Demographic Developments in the OECD Countries*. Paris: OECD.

Levy, Marion. 1965. "Aspects of the analysis of family structure," in A.J. Coale and M. J. Levy (eds.), *Aspects of the Analysis of Family Structure*. Princeton: Princeton University Press.

Lloyd, Cynthia B. 1998. "Household structure and poverty: What are the connections?" in M. Livi-Bacci and G. De Santis (eds.), *Population and Poverty in the Developing World*, pp. 84–102. Oxford: Clarendon Press.

Lloyd, Cynthia B. and Niev Duffy. 1995. "Families in transition," in J. Bruce, C.B. Lloyd, and A. Leonard (eds.), *Families in Focus: New*

Perspectives on Mothers, Fathers, and Children, pp. 5–23. New York: Population Council.

McDonald, Peter. 1992. “Convergence or compromise in historical change?” in E. Berquó and P. Xenos (eds.), *Family Systems and Cultural Change*, pp. 15–30. New York: Oxford University Press.

Ono-Osaki, Keiko. 1991. “Female headed households in developing countries: By choice or by circumstances?” in *Demographic and Health Surveys World Conference, August 5–7, 1991, Proceedings*, Vol. III. Columbia, Maryland: IRD/Macro International.

Ryder, Norman, B. 1977. “Models of family demography,” *Population Bulletin of the United Nations*, No. 9, pp. 43–46.

Shryock, Henry S., Jacob S. Siegel, and Associates. 1973. *The Methods and Materials of Demography*. Washington, DC: US Department of Commerce, Bureau of the Census, vols. 1 and 2.

United Nations. 1956. *Demographic Yearbook 1955*. New York.

United Nations. 1964. *Demographic Yearbook 1963*. New York.

United Nations. 1973. *The Determinants and Consequences of Population Trends: New Summary of Findings on Interaction of Demographic, Economic and Social Factors*. New York.

United Nations. 1974. *Demographic Yearbook 1973*. New York.

United Nations. 1980. “Principles and recommendations for population and housing censuses,” *Statistical Papers, Series M. No. 67*. New York.

United Nations. 1989. *Demographic Yearbook 1987*. New York.

United Nations. 1997. *Demographic Yearbook 1995*. New York.

United Nations. 1999. *World Population Prospects: The 1998 Revision. Volume I: Comprehensive Tables*. New York.

United Nations. 2000. *World Marriage Patterns 2000*. New York.

U.S. Census Bureau. 1999. *Statistical Abstract of the United States: 1999*. Washington, DC.

van Imhoff, E. et al. (eds.). 1995. *Household Demography and Household Modeling*. New York: Plenum Press.

World Bank. 1996. *From Plan to Market: World Development Report 1996*. New York: Oxford University Press.

Zeng, Yi, James W. Vaupel, and Wang Zhenglian. 1998. "Household projection using conventional demographic data," in *Frontiers of Population Forecasting, Supplement to Population and Development Review* 24: 59–87. New York: Population Council.

POLICY RESEARCH DIVISION WORKING PAPERS
Recent Back Issues

1999

*120 John Bongaarts, "The fertility impact of changes in the timing of childbearing in the developing world."

*121 James F. Phillips, Wendy L. Greene, and Elizabeth F. Jackson, “Lessons from community-based distribution of family planning in Africa.”

122 Mark R. Montgomery, “Mortality decline and the demographic response: Toward a new agenda.”

*123 Mark R. Montgomery, Mary Arends- Kuenning, and Cem Mete, “The quantity-quality transition in Asia.”

124 Barbara S. Mensch, Wesley H. Clark, Cynthia B. Lloyd, and Annabel S. Erulkar, “Premarital sex and school dropout in Kenya: Can schools make a difference?”

125 John Bongaarts and Rodolfo A. Bulatao, “Completing the demographic transition.”

126 Geoffrey McNicoll, “Population weights in the international order.”

127 Cynthia B. Lloyd, Carol E. Kaufman, and Paul Hewett, “The spread of primary schooling in sub-Saharan Africa: Implications for fertility change.”

128 John B. Casterline, “The onset and pace of fertility transition: National patterns in the second half of the twentieth century.”

129 Mark R. Montgomery, Michele Gagnolati, Kathleen Burke, and Edmundo Paredes, “Measuring living standards with proxy variables.”

130 Bamikale Feyisetan and John B. Casterline, “Fertility preferences and contraceptive change in developing countries.”

131 Martin Brouckerhoff, “Urban growth in developing countries: A review of projections and predictions.”

132 Omaila El-Gibaly, Barbara Ibrahim, Barbara S. Mensch, and Wesley H.

Clark, "The decline of female circumcision in Egypt: Evidence and interpretation."

2000

133 Mary Arends-Kuenning and Sajeda Amin, "The effects of schooling incentive programs on household resource allocation in Bangladesh."

134 John Bongaarts and Charles F. Westoff, "The potential role of contraception in reducing abortion."

135 John B. Casterline and Steven W. Sinding, "Unmet need for family planning in developing countries and implications for population policy."

*136 Carol E. Kaufman, Thea de Wet, and Jonathan Stadler, "Adolescent pregnancy and parenthood in South Africa."

137 Valerie L. Durrant and Zeba A. Sathar, "Greater investments in children through women's empowerment: A key to demographic change in Pakistan?"

138 Sajeda Amin, Alaka Malwade Basu, and Rob Stephenson, "Spatial variation in contraceptive use in Bangladesh: Looking beyond the borders."

139 Geoffrey McNicoll, "Managing population– environment systems: Problems of institutional design."

140 Barbara S. Mensch, Barbara L. Ibrahim, Susan M. Lee, and Omaima El-Gibaly, "Socialization to gender roles and marriage among Egyptian adolescents."

141 John Bongaarts and Elof Johansson, "Future trends in contraception in the developing world: Prevalence and method mix."

142 Alaka Malwade Basu and Sajeda Amin, "Some preconditions for fertility decline in Bengal: History, language identity, and an openness to innovations."

143 Zeba Sathar, Cynthia B. Lloyd, Cem Mete, and Minhaj ul Haque, "Schooling opportunities for girls as a stimulus for fertility change in rural Pakistan."

2001

144 John Bongaarts, "Household size and composition in the developing world."

* No longer available